منشورات
اليونسكو

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

International Social
Science Council

ملخص

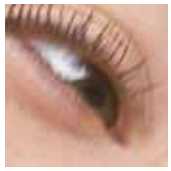

# التقرير العالمي للعلوم الاجتماعية

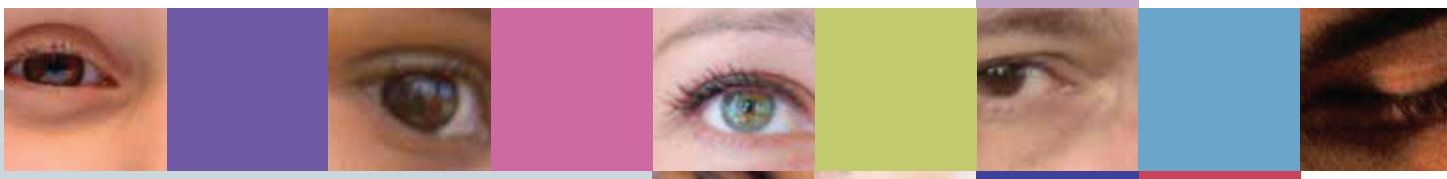

2010

## الفجوات المعرفية

# التقرير العالمي للعلوم الاجتماعية

## «الفجوات المعرفية»

## ملخص

منشورات اليونسكو

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

International Social
Science Council

The 2010 World Social Science Report is a co-publication commissioned by UNESCO from the International Social Science Council (ISSC).

The designations employed and the presentation of the material in this publication do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of UNESCO or ISSC concerning the legal status of any country, territory, city or area, or of its authorities, or concerning the delimitation of its frontiers or boundaries.

The 2010 WSSR editorial team is responsible for the choice of articles, the overall presentation, introductions and conclusions. Each author is responsible for the facts contained in his/her article and the opinions expressed therein, which are not necessarily those of UNESCO or ISSC and do not commit either organization.

The World Social Science Report Editorial Team

| | |
|---|---|
| Senior Managing Editor: | Françoise Caillods |
| Scientific Adviser: | Laurent Jeanpierre |
| Researchers: | Elise Demeulnaere, Mathieu Denis, Koen Jonkers and Edouard Morena |

Editorial Board of the World Social Science Report

Craig Calhoun – United States of America
Christopher Colclough – Great Britain
Adam Habib – South Africa
Laura Hernández-Guzman – Mexico
Huang Ping – China
Gudmund Hernes – Norway (Chairman)
Soheila Shahshahani – Islamic Republic of Iran
Hebe Vessuri – Venezuela
Peter Weingart – Germany
Polymnia Zagefka – France/ Greece
Heide Hackmann – ISSC (Ex Officio
John Crowley – UNESCO (Observer)

The print edition of the full Report is available from UNESCO Publishing : www.unesco.org/publishing

The Report is available on line at : www.unesco.org/shs/wssr
More information on the report is available at : www.worldsocialscience.org

Published in 2010 by the
United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization
7, place de Fontenoy, 75352 Paris 07 SP, France
and
International Social Science Council
1, Rue Miollis , 75352 Paris Cedex 15, France

© UNESCO, 2010

# المقـدمـة

بعد مرور عشر سنوات على نشر التقرير العالمي الأول عن العلوم الاجتماعية في عام 1999، طلبت اليونسكو من المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية إصدار استعراض شامل جديد لحالة العلوم الاجتماعية: كيفية إنتاج المعرفة وتعميمها واستخدامها في حقل العلوم الاجتماعية. وتتفاوت أوضاع العلوم الاجتماعية وظروفها تفاوتاً كبيراً عبر أنحاء العالم من حيث الفرص والعراقيل في ما يخص التدريب والبحوث والتطبيقات. ولذا يكمن الموضوع الرئيسي لهذا التقرير في فجوات المعرفة: كيف تتكيف تخصّصات العلوم الاجتماعية وتتطور في مواجهة الظروف غير المتكافئة والاتجاهات المتباعدة.

ولدى إعداد التقرير العالمي عن العلوم الاجتماعية لعام 2010، قام المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية باستنفار جماعة العلوم الاجتماعية في أنحاء العالم، إذ أسهم مئات من المتخصصين المهنيين في مجال العلوم الاجتماعية كمؤلفين أو أعضاء في هيئة التحرير أو مراجعين. تم اختيار معظم المساهمين بعد توجيه دعوة دولية لكتابة المقالات في عدد من شبكات العلوم الاجتماعية ومن بين أعضاء المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية. وتلقى فريق التحرير عدة مئات من الاقتراحات. واختير المؤلفون بحيث يتاح مجال المشاركة لباحثين من جميع مناطق العالم ومن مختلف التخصّصات. ووقع الاختيار على مؤلفين آخرين من بين المشاركين في المنتدى العالمي للعلوم الاجتماعية الذي عقده المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية في بيرغن (النرويج) في أيار/مايو 2009.

ويشير التقرير إلى إنجازات كثيرة. فالعلوم الاجتماعية صارت الآن عالمية حقاً بمعنى أنه يجري تدريسها في كل مكان تقريباً كما تُنشر نتائج بحوثها على نطاق واسع، وهو ما يتم بشكل متزايد باستخدام تكنولوجيات المعلومات الجديدة. وشهدت مِنح الدكتوراه في مجال العلوم الاجتماعية نمواً أسرع مما شهدته في سائر حقول العلوم. كما أن العلوم الاجتماعية أصبحت ذات طابع مؤسسي، إذ يعمل عدد كبير من اختصاصيي العلوم الاجتماعية كأساتذة وباحثين في الجامعات، لكنهم يعملون أيضاً كخبراء في الإدارات العامة الوطنية أو في الشركات الخاصة، أو كمهنيين مستقلين. وثمة طلب كبير على الخبرة في مجال العلوم الاجتماعية من قِبَل واضعي السياسات والإعلام والجمهور. ويضاف إلى ذلك أن مفاهيم العلوم الاجتماعية ونظرياتها تؤثر في الرأي العام والمناقشات العامة أكثر من أي وقت مضى. تلك كلها علامات نشير إلى نجاح العلوم الاجتماعية.

ولكن رافق النجاح والنمو النقدَ، فقد أشير إلى أن قليلاً من اختصاصيي العلوم الاجتماعية توقعوا الأزمة الاقتصادية التي بدأت في عام 2008 وأن نصائح متضاربة أسديت بشأن كيفية التعامل معها. ويُتهم اختصاصيو العلوم السياسية أحياناً بعدم توقع التغيرات العميقة في الرأي العام؛ كما يُتهم اختصاصيو علم الاجتماع بالفشل في تحديد الاتجاهات الاجتماعية الكبرى، وغيرها. وفي مواجهة تحديات عالمية تدل على أن المشكلات تزداد ترابطاً وتنتشر بسرعة من جزء إلى آخر من العالم، باتت الحدود التقليدية الفاصلة بين التخصّصات موضع تساؤل. واتُّهمت العلوم الاجتماعية بأنها متشظية ومفرطة التخصص وأحياناً بالغة الغموض والتفكك. لذا، فقد أثيرت الأسئلة بشأن قدرتها على توفير إجابات: صحيح أن العلوم الاجتماعية تحظى بالاعتراف، ولكن هل هي مجدية؟ وشدّدت المناقشات الإبستيمولوجية المطولة على الطابع الهزيل لذلك الاعتراف.

والواقع أن العلوم الاجتماعية بلغت من الذيوع والانتشار حداً لم يعد بوسع المرء معه أن يلحظ دورها في فهم وتشكيل عالمنا وحياتنا اليومية. ومن دونها، لما وجدت أغلبية السياسات العامة، ولكان من الصعب اتخاذ الكثير من القرارات الفردية والجمّعية. فالعلوم الاجتماعية تصنع التاريخ وتغيِّر، نتيجة لذلك، بيئتها. ولذا، فإنه يتعين إعادة تقييم نتائجها ومفاهيمها باستمرار. ومنذ البداية، سعت العلوم الاجتماعية إلى إضفاء الحكمة العقلانية على المواضيع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والشخصية التي كان يجري التعامل معها عادة عن طريق المعتقدات الشخصية والدين. فلولا مساهمات العلوم الاجتماعية لكانت مفاهيم النمو الاقتصادي، والعدالة، والحوكمة، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والتعليم، والتفاوت، والتنوع، والكثير من المفاهيم الأخرى، مجهولة إلى حد كبير. ولولاها، لما كان لتلك الظواهر أن تكون مفهومة وأن يجري تحليلها على نحو سليم، ولما كان لها أن تفضي إلى أي أفعال سياسية.

وتبدو اليوم العلوم الطبيعية ضرورية لدى مواجهة تحديات مثل متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وصحة الأطفال، والجوع، وتغير المناخ، ولكنها غير كافية. فقد تزايدت في الواقع الشكاوى من آثار العلم الضارة، كما أن التكنولوجيا والنتائج العلمية لم تعد تُقبل بلا نقاش. وثمة حاجة إلى العلوم الاجتماعية لفهم أفعال البشر والتأثير فيها. ولا بد من هذه العلوم لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية التابعة للأمم المتحدة: من الحد من الفقر إلى تعزيز المساواة بين الجنسين؛ ولا بد منها أيضاً لمواجهة تحديات مثل تغير المناخ، وهي تحديات اجتماعية بقدر كونها طبيعية.

لذا، فإن توسيع العلوم الاجتماعية وتحسينها يكتسبان أهمية حيوية في مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل ومعالجة المشكلات العالمية والمحلية بفعالية. ويتطلب ذلك بناء القدرات، ولا سيما في المناطق التي تبلغ فيها حدة المشكلات الاجتماعية أقصى درجاتها وتتسم نظم العلوم الاجتماعية فيها بأقصى درجات الضعف.

ويصف هذا التقرير عدداً من المشكلات التي تواجهها العلوم الاجتماعية، ومنها: أوجه التفاوت وعدم التناظر التي تعوق، بشكل أو بآخر، جمع المعارف ونقلها واستخدامها في مختلف المجتمعات. وتتعلق بعض تلك المشكلات بالفجوة الإقليمية وأوجه التباين الهائلة في القدرات البحثية عبر بلدان العالم ومناطقه: الفجوة الجغرافية (الفصل الثاني)، وفجوة القدرات (الفصل الثالث)، والتدويل المتفاوت والإنتاج غير المتكافئ للمقالات والكتب في مختلف البلدان (الفصل الرابع). وثمة فجوتان أخريان ترتبطان بتجزئة المعرفة: الفجوة بين التوجهات الرئيسية للبحوث والنهوج البديلة (الفصل الخامس)، والفجوة بين التخصّصات (الفصل السادس). وتتمثل فجوات أخرى تحدّ من فعالية استجابة العلوم الاجتماعية للتحديات العالمية في التنافس الناجم عن الممارسات الإدارية الجديدة (الفصل السابع)، والعلاقات المتوترة أحياناً بين الأكاديميين والمجتمع (الفصل الثامن) وبين الأكاديميين وصناع السياسات (الفصل التاسع).

# الفصل الأول
# العلوم الاجتماعية تواجه العالم

في الفصل الأول، يتناول باحثون بارزون في عدد من تخصصات العلوم الاجتماعية التحديات العالمية والاتجاهات الاجتماعية الكبرى. ويتسم العالم الذي يصفونه بتطورات عميقة ومنذرة بالخطر، فهو يواجه تحديات عالمية مثل التغير البيئي، والتفاوت الشديد، والفقر، والأزمة المالية، بينما تتأثر المجتمعات الإنسانية باتجاهات مثل الشيخوخة والتهميش الاجتماعي وبروز المدن كفضاءات اقتصادية استراتيجية في الاقتصاد العالمي. ولا يخفي المؤلفون أن هذه القضايا التي تواجه المجتمع تمثل أيضاً تحديات لتخصصاتهم تدفعهم على التكيُّف.

> «إن نطاق التغيرات في البيئة العالمية ومعدلها وحجمها ومعناها جعلت من الواضح أن «البحوث من النمط المألوف» لا تكفي لمساعدة الأفراد والمجموعات على فهم التغيرات المتعددة والمتفاعلة الجارية الآن والاستجابة لها.» أوبراين

أصبحت الجهود المبذولة في مواجهة التحديات العالمية وفهم الاتجاهات الاجتماعية الكبرى مهاماً تقوم بها أطراف متعددة. وهي مهام يمكن فيها للعلوم الاجتماعية أن تحدث فارقاً، إذ إنها توفر الأدوات التصنيفية والوصفية والتحليلية إضافة إلى السرديات التي تتيح لنا رؤية التطورات التي تواجه المجتمعات الإنسانية، وتسمح لنا بتسميتها وتفسيرها. إنها تتيح لنا فك رموز المفاهيم والفرضيات والخرائط الذهنية الكامنة في المناقشات بشأن تلك التطورات. وتوفر أدوات لقياس السياسات والمبادرات، وتحديد الناجع منها وغير الناجع.

وثمة شرط أساسي لتقويم التطورات الراهنة ومعرفة إلى أين تقودنا، يتمثل في تطوير الأدوات الصحيحة والفئات السليمة لمفاهيم الرصد. وقد تكون نتائج بحوث العلوم الاجتماعية مفاجئة، بل مروّعة أحياناً: فالتصنيفات المختلفة للتفاوت مثلاً، تنتج صوراً شديدة الاختلاف تمثل مدى التفاوت العالمي وتطوره. وكما يبيِّن الشكل 1.1، ووفقاً للمفهوم المستخدم، يكون التفاوت العالمي قد تزايد أو تراجع عبر السنين. ولكن العلوم الاجتماعية توفر أيضاً بوجه خاص مناهج ملائمة لاجتراح الأدوات ومناقشتها والتي تستطيع المجتمعات بواسطتها رصد تلك التطورات وتقويمها. ويتفق المساهمون في التقرير على أن تحديات اليوم العالمية تقتضي إعادة النظر في المنهجيات والنُهُج السابقة، وتطوير أخرى جديدة.

### العالمي والمحلي

ثمة اقتناع متنام بين اختصاصيي العلوم الاجتماعية بالحاجة إلى إيلاء عنايةً أكبر لتعددية السياقات، وبالأهمية الكبرى للأبعاد الثقافية في تشكيل تلك السياقات. فوجهات النظر العالمية والعقائد والمؤسسات والتاريخ تُشكِّل كلها الطريقة التي تدرك بها الشعوب المختلفة ظاهرة بعينها وتستجيب لها. قد يبدو ذلك حقيقة بديهية، ولكن الآثار المترتبة على الاختلاف الثقافي باتت أوضح منها في أي وقت مضى في مواجهة التحديات العالمية الراهنة. وعلى سبيل المثال، فإن استخدام مؤشر بسيط لقياس الفقر، مثل تعريف الفقراء بأنهم أولئك الذين يعيشون بأقل من دولار واحد يومياً، يفشل في التساؤل عن معنى الفقر بالنسبة إلى أولئك الذين يعيشونه فعلاً، وقد يفضي من ثم إلى حلول يُعتقد أنها سليمة في كل

**الشكل 1 – أم جميع المنازعات بشأن الفروق: ثلاث طرق للنظر في الفروق العالمية**

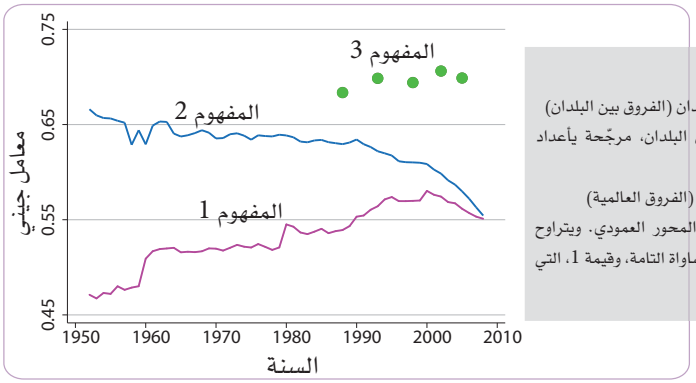


المفتاح:
المفهوم 1: يقيس الفروق بين متوسط دخل البلدان (الفروق بين البلدان)
المفهوم 2: يقيس الفروق بين متوسط دخول البلدان، مرجّحة بأعداد السكان في كل بلد
المفهوم 3: يقيس الفروق بين الأفراد في العالم (الفروق العالمية)
تقاس اللامساواة بواسطة معامل جيني على المحور العمودي. ويتراوح معامل جيني بين قيمة صفر، التي تدل على المساواة التامة، وقيمة 1، التي تدل على اللامساواة القصوى.

المصدر: ميلانوفيتش في التقرير العالمي للعلوم الاجتماعية 2010 (الشكل 1).

مكان لكنها غير فعالة في أي مكان. كما أن أفعال الفقراء تناقض أحياناً الافتراضات الكامنة في الحلول المقترحة.

«تكمن المفارقة المتعلقة بالفقر العالمي في أن هذا المفهوم استرعى انتباه العالم إلى ظاهرة تحتاج إلى فعل عاجل تضطلع به مجموعة من الأطراف العالمية، لكنه، من خلال إخراجه للفقر من سياقه، يستدعي «حلولاً» غير فعالة إلى حد كبير.» (غوبتا)

بيد أن الثقافة لا توفر في حد ذاتها الكلمة الأخيرة بشأن السياقات. بل إن السياق المحلي هو مجموع من الديناميات الاقتصادية والاجتماعية والجنسانية والإثنية والمؤسسية والسياسية والتكنولوجية والبيئية. ويُعد فهم تلك الديناميات وإعداد المنهجيات التي تسلط الضوء عليها، شرطيْن أساسيّيْن حيويّيْن من أجل تطوير استجابات محلية المنشأ تلبي الاتجاهات والتطورات الكبرى. ويصرّ حتى المؤلفون، مثل ديفيد آبتر، الذين يدعون إلى إنتاج نظريات عالمية جديدة (يدافع آبتر بوجه الخصوص عن نظرية تحديث جديدة)، على أن تلك النظريات القابلة للتطبيق في كل مكان، ينبغي أن تولي عناية أكبر للطرق التي يفسّر بها الناس واقعهم. فليست هناك استجابات للتحديات العالمية غير مقيّدة بالسياق.

## تشديد خاص على البعد الإقليمي

ينجم عن التطورات العالمية آثار على العلوم الاجتماعية في كل مكان. ولكن ثمة أيضاً تشديد خاص على البعد الإقليمي في البحوث. ويصوّر رؤساء مجالس البحوث الإقليمية في العلوم الاجتماعية أوجه االتشديد تلك من خلال علاقتها بما يعتبرونها التحدّيات الرئيسية لبحوث العلوم الاجتماعية في منطقتهم. ويشدد مجلس أمريكا اللاتينية للعلوم الاجتماعية على أن الفقر والتفاوت يظلان الموضوعيْن الملحّيْن لبحوث العلوم الاجتماعية في بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وفي الماضي، قدم باحثو أمريكا اللاتينية إسهامات متميزة في العلوم الاجتماعية العالمية في مجالات مثل التعليم والديمقراطية والتنمية الاقتصادية.

بيد أن نقص الموارد المتاحة للبحوث يعرقل اليوم تطور العلوم الاجتماعية ويعرّض الباحثين لخطر العزلة.

وفي البلدان العربية، يسود وضع مماثل تقريباً. وكما يبين المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، أفضت ضآلة تمويل البحوث الإقليمية والتركيز على أولويات وسياسات وطنية متنوّعة إلى تجزئة الأوساط البحثية. وتتفاقم هذه التجزئة بفعل نطاق المواضيع التي تعالجها الأوساط البحثية في مجال العلوم الاجتماعية في الدول العربية. ولكن على الرغم من ذلك، يمكن تحديد هموم مشتركة مثل السعي إلى الديمقراطية، وبلورة الهوية العربية والقومية العربية في سياق الديناميات الإقليمية المتغيّرة، علاوة على الموضوعات التي تُعد جزءاً من جدول الأعمال العالمي للتنمية مثل تمكين المرأة. وفي كثير من بلدان المنطقة، تحول الظروف السياسية دون النقاش الحقيقي والحر لتلك القضايا، ولكن هذا الوضع لا ينفرد فيه العالم العربي.

وتشير الدلائل إلى أن أوجه التباين بين المشاهد البحثية في مختلف البلدان تصل إلى أقصاها في آسيا. صحيح أن رابطة المجالس الآسيوية للبحوث في مجال العلوم الاجتماعية تشدّد على الجوانب الإيجابية لأوجه التباين تلك، إلا إنها تشير أيضاً إلى ما تنطوي عليه من إمكانية عرقلة المحاولات الفعالة الرامية لمعالجة القضايا الأوسع نطاقاً مثل الاحترار العالمي والتحديات المتعلقة بالسكان والهجرة في المنطقة. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تطورت عبر السنين مواضيع العلوم الاجتماعية، بدءاً بالمواضيع المتعلقة بالتكيف الهيكلي والفقر والنوع الاجتماعي وانتشار النزاعات المسلحة وفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وصولاً إلى هموم أحدث عهداً كالمواطنة والحقوق في عصر الأزمات والرد على النيوليبرالية. بيد أن التحدي الكبير يكمن في إعادة بناء بحوث العلوم الاجتماعية المستقلة في أفريقيا. ولكن كما يشير مجلس تطوير بحوث العلوم الاجتماعية في أفريقيا (كوديسريا)، يعيق الافتقار إلى البنية التحتية للبحوث مساهمة اختصاصيي العلوم الاجتماعية في تلك المساعي الاجتماعية.

# الفصل الثـاني
# الجغرافيا المؤسسية للعلوم الإجتماعية

يحافظ الفصل الثاني على التركيز الجغرافي من خلال تحليل التنظيم المؤسسي لنظم بحوث العلوم الاجتماعية في المناطق المختلفة والبلدان الكبرى. وثمة اختلافات مذهلة في ظروف إنتاج المعرفة في مجال العلوم الاجتماعية بين مختلف بلدان العالم ومناطقه، وهي اختلافات يصعب أن تكون أكبر مما هي عليه.

**أوجه التفاوت الأقاليمية وداخل الأقاليم نفسها**

ثمة أوجه تباين هائلة عبر أنحاء العالم في حجم النظم البحثية للعلوم الاجتماعية، وفي مستوى تمويلها، وفي بنيتها المؤسسية، وفي بنيتها التحتية وفي ظروفها، وكذلك في إنتاجها للخريجين وللمطبوعات.

«تمارس العلوم الاجتماعية في أمريكا الشمالية تأثيراً عالمياً واسعاً بسبب حجمها وإنتاجيتها البحثية وعدد اختصاصيي العلوم الاجتماعية الدوليين الذين تلقوا تعليمهم في برامجها الخاصة بالدكتوراه.» (كالهون)

«تتسم أوساط العلوم الاجتماعية الروسية بالدينامية، ولكنها ليست بنفس مستوى تطور نظيراتها في الغرب. وكثيراً ما تكون مدفوعة إلى إنتاج تحليلات سطحية تحت ضغط السعي وراء إجابات سريعة». (بيبيا)

«في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يدل الطابع غير المستقر للكثير من مراكز البحوث في مجال العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية في المنطقة على اتجاه أعم للبحوث والمنح الدراسية في عدد من البلدان الأفريقية، وهو الاتجاه نحو نزع الطابع المؤسسي عن العلم.» (موتون)

ولكن ثمة فجوات مدهشة أيضاً داخل المناطق والبلدان. ففي أمريكا اللاتينية، توفر الجامعات الرسمية في البرازيل والمكسيك أكثر من ثلثي برامج الدراسات العليا في المنطقة. وتجري أغلبية البحوث في هذه المؤسسات التي توفر تلك البرامج. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ترد 75% من المطبوعات الأكاديمية المتوافرة في قاعدة بيانات الشبكة العنكبوتية للعلوم من اختصاصيي العلوم الاجتماعية العاملين في حفنة من الجامعات في جنوب أفريقيا ونيجيريا وكينيا. ومن الممكن رصد أوجه تفاوت مماثلة في الصين وجنوب آسيا.

«تقتصر أنشطة 90% من مؤسسات التعليم العالي في المنطقة أمريكا اللاتينية على التدريس.» (فيسوري ولوبيز)

«فيما عدا بعض مراكز الامتياز في الهند، لا تحظى العلوم الاجتماعية في منطقة جنوب آسيا بأسرها سوى بأولوية متدنّية.» (كريشنا وكريشنا)

**الأطراف الفاعلة والمؤسسات**

في أغلبية البلدان، تجري البحوث في معظم الأحيان في الجامعات أو في مراكز البحوث المرتبطة بها. ويتمثل استثناء كبير في كون بحوث العلوم الاجتماعية في البلدان التي كانت في السابق خاضعة للنفوذ السوفياتي تتم بالأساس في معاهد وأكاديميات خارج الجامعات. وتوجد أيضاً في أوروبا الغربية والوسطى مراكز عامة للبحوث والتي يستطيع الأكاديميون فيها التفرغ بالكامل للبحث وعدم ممارسة التدريس على الإطلاق أو ممارسة القليل منه. وتنعم هذه الأكاديميات والمراكز والمعاهد البحثية بتراث غني من

الإنجازات، ولا يبدو إنها ستختفي في المستقبل القريب. أما على الصعيد العالمي، فإن الاتجاه الغالب يكمن في منح الجامعات مسؤوليات واسعة لتنظيم البحوث، وإنشاء الصلات بين البحث والتدريس. وفي الوقت نفسه، ظهرت الشركات الاستشارية والمنظمات غير الحكومية كأطراف جدية في الكثير من المناطق والبلدان. وهي تجري بحوثاً تطبيقية قصيرة الأجل بناء على طلب الجهات المانحة الدولية أو المؤسسات الخاصة.

**دور مؤسسات التمويل**

في السابق، كانت الحكومات والجامعات المصدر الرئيسي لتمويل بحوث العلوم الاجتماعية، وقد اضطلعت بدور هام في تطوير تلك البحوث. ففي الهند مثلاً، أدّت لجنة المنح الجامعية، وهي اللجنة الرئيسية في الجامعات، دوراً جوهرياً في تعزيز بحوث العلوم الاجتماعية. ولكن نقص التمويل العام أصبح قضية فرضت نفسها في كل مكان تقريباً، وهو يحدث تغييراً في الوضع السائد. ويتجلى هذا الأمر بأوضح صوره في البلدان التي بات فيها دعم الدولة الاستثناء وليس القاعدة، مثلما هو الحال في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي بعض بلدان جنوب آسيا، ما يجعل اختصاصيي العلوم الاجتماعية ومراكز البحوث معتمدة اعتماداً كبيراً على التمويل الخارجي الذي تقدمه الجهات المانحة.

وفي أغلبية البلدان المتقدمة، انخفض حجم الموارد العامة المخصّصة مباشرة لمؤسسات البحوث والجامعات مقارنة بذي قبل، وساد التخصيص التنافسي للأموال ولتمويل المشروعات. ومن شأن هذا التطور أن يحوّل هيئات التمويل التي توزع الإعانات على المؤسسات الرسمية إلى أطراف فاعلة مؤسسيةأساسية. وضمن هذا الوضع السائد، تشكّل الولايات المتحدة نوعاً من الاستثناء، إذ إنها لا تعتمد على مموِّل عام مركزي واحد، إذ شكّل تنوع مصادر التمويل فيها مصدراً للحيوية بالنسبة إلى بحوثها في مجال العلوم الاجتماعية. وتستطيع بلدان أخرى الاعتماد أيضاً على إرث من الدعم الخاص أو شبه الخاص، سواء كان ذلك عبر المؤسسات (مثلما هو الحال في أوروبا الغربية وفي أوروبا الوسطى وفي الهند)، أو النخب الليبرالية (مصر ولبنان)، أو الأسر المتنفذة (دول الخليج)، ولكن ليس بالقدر نفسه الجاري في الولايات المتحدة. وفي بعض بلدان أميركا اللاتينية، كانت مجالس العلوم الاجتماعية توفر تمويلاً كبيراً من دون أن تتدخل في مضمون البحوث وتوجهها. بيد أنها بدأت مؤخراً تضطلع بدور أنشط في تحديد جداول أعمال البحوث.

**مركز بحوث العلوم الاجتماعية**

يتناول الفصل الثاني مركز بحوث العلوم الاجتماعية في المجتمع، وتأثيرها في المناقشات العامة ورسم السياسات. ويحظى بعض اختصاصيي العلوم الاجتماعية من «الشخصيات العامة» بالاعتراف في بلدانهم ككتاب أعمدة في الصحف، أو كمستشارين يعملون في المراكز الفكرية أو يشغلون مناصب مهنية مرموقة. وفي بعض البلدان (كالصين والبرازيل)، تعتبر بحوث العلوم الاجتماعية ضرورية لتنمية البلاد. ولكن في بلدان أخرى كثيرة، لا تزال العلوم الطبيعية تستحوذ على كل الاهتمام. وفي العالم العربي، حظي التعليم العالي، وإلى حد ما البحث، بمستويات متغيرة من دعم الحكومات الوطنية عبر الزمن. ولكن الطلب على العلوم الاجتماعية ينبع من مصادر متنوعة (بما في ذلك قطاع الأعمال المحلي، والجمهور، والدولة، والإعلام، والمنظمات الدولية، إلخ.). ومن آثار ذلك انتشار مراكز البحوث الخاصة وحدوث تغيير في تراتبية التخصصات.

# الفصل الثالث
# قـــدرات متفاوتة

يعزى الجزء الأكبر مما أبرزه الفصل الثاني من أوجه تفاوت في حجم بحوث العلوم الاجتماعية ونوعيتها وبروزها، علاوة على التفوق المستمر للعلوم الاجتماعية الأميركية–الأوروبية، إلى أوجه التفاوت في القدرات البحثية. ويعالج الفصل الثالث التحديات الناجمة عن هذه الفجوة في القدرات البحثية في مجال العلوم الاجتماعية، ويحلل كيفية النهوض بالقدرات في هذا المجال وتحسينها.

**ثلاثة مستويات من القدرات البحثية**

يقتضي إعداد استراتيجية ملائمة لتحسين القدرات فهم ماهية القدرات البحثية في العلوم الاجتماعية وطبيعة العوامل التي تحد منها. يفترض إبداع المعرفة توافر بنية أساسية مؤسسية ملائمة، والحصول على التمويل، والاندماج في الجماعات العلمية. ويشير ذلك إلى مستويات ثلاثة من القدرات: المستوى الفردي، والمستوى التنظيمي، ومستوى نظام البحوث ككل. وتحدد درجة التنسيق بين تلك الأبعاد الثلاثة للقدرات البحثية نطاق تحسين قدرات نظم البحوث في مجال العلوم الاجتماعية. ومن شأن المبادرات التي تركز على مستوى واحد للقدرات البحثية من دون الالتفات إلى علاقاته بالمستويين الآخرين أن تفضي عادة إلى نتائج محدودة للغاية. ويبيّن مثال كينيا كيف تظل الجهود الرامية إلى تحسين مستوى الالتحاق بالتعليم العالي في مجال العلوم الاجتماعية، ضيقة، بسبب عدم تناولها أوجه القصور على مستوى المؤسسة والنظام.

«تتشاطر البلدان العربية بوجه عام بعض السمات المشتركة، وهي: ضعف جودة التعليم، ولاسيما في العلوم الاجتماعية؛ (...) والاهتمام المحدود بتخصصات العلوم الاجتماعية. ونتيجة لذلك، تضطلع العلوم الاجتماعية بدور منحسر في الاستجابة للمشكلات المجتمعية وللمصلحة العامة، كما تؤدي دوراً متواضعاً في إرشاد السياسات وتحقيق التغيير الاجتماعي.» (شامي والجزيري)

**دور الشركات الاستشارية والمنظمات غير الحكومية**

في الكثير من البلدان النامية، تجري الشركات الاستشارية والمنظمات غير الحكومية البحوث التطبيقية القصيرة الأجل بناء على طلب وكالات التمويل الدولية أو المؤسسات الخاصة. وتعزّز هذه المبادرات تسليط الضوء محلياً على بحوث العلوم الاجتماعية، وتساهم في توجيه الإنتاج المعرفي نحو قضايا السياسة ذات الصلة. ولكن المفارقة تكمن في أننا نرى مؤشرات تدل على أن انتشار تلك الهيئات لا يؤدي إلى تحسن كبير في المعرفة بالقدر الذي كان يمكن توقعه. إذ قد تستنفد الممارسات التمويلية لتلك الوكالات القدرات البحثية بدلاً من دفعها قدماً، عن طريق تفضيل الدراسات القصيرة الأجل التي لا تتيح تراكم المعرفة ووضع النظريات، أو كونها لا تولي الاهتمام الكافي للشرعية التجريبية لنتائج البحوث.

وفي البلدان المنخفضة الدخل، ينجم الدور المتزايد للشركات الاستشارية والمنظمات غير الحكومية عن التقلص النسبي أو المطلق للتمويل العام المخصّص للجامعات وللبحوث بوجه عام، ولا سيما في مجال العلوم الاجتماعية. وفي مثل تلك الظروف، نادراً ما تتاح للأكاديميين فرصة العمل على المشاريع الطويلة الأجل التي تتضمن اعتبارات نظرية قوية.

في البلدان المتقدمة أيضاً، يتم تنفيذ قدر أكبر من البحوث خارج الجامعات والمنظمات البحثية الوطنية ، غير أن ضرر تلك الممارسات بالحياة الأكاديمية والبحوث أقل بكثير، إذ إن نسبة الباحثين العاملين في الشركات الاستشارية أو المراكز الفكرية تظل محدودة نسبياً.

**نزوح الأدمغة أو تنقل الأدمغة**

حظي نزوح الأدمغة – وهو المصطلح المستخدم لوصف هجرة ذوي الكفاءات العليا من بلد أقل تقدماً إلى بلد آخر أكثر تقدماً– بنقاش موسع خلال العقد الأخير. وكثيراً ما يبدأ الأمر بهجرة الطلاب، وهي إحدى أهم القضايا في إطار التنافس الدولي الراهن على رأس المال البشري. وتُعد الولايات المتحدة أكبر بلد متلق اليوم، وتأتي أوروبا في المرتبة الثانية. إلا أن أقطاب جذب أخرى قد ظهرت، وأسفرت عن تحرّكات جديدة من الشمال إلى الشمال أو من الجنوب إلى الجنوب، علاوة على التدفقات الدائرية. وتعرب بلدان عديدة منخفضة الدخل عن قلقها العميق إزاء فقدان استثمارها في تعليم وتدريب علماء الاجتماع لصالح البلدان الأخرى.

وتحاول بلدان عدة الحد من أثر نزوح الأدمغة ووضع حوافز لإقناع الخريجين بالعودة بعد تخرّجهم من جامعة أجنبية. وقد تشمل تلك الحوافز ضمان الحصول على وظيفة في بعض البلدان (مثل الصين والمكسيك) أو إقامة شبكات وتعاون دوليين مع الباحثين الوطنيين العاملين في الخارج (الأرجنتين وكولومبيا والصين والفلبين). ولكن تلك التدابير تظل محدودة الكفاءة طالما أن ظروف العمل لا تتحسن بالقدر الكافي في البلدان المرسلة.

طرأ مؤخراً على النقاش بشأن نزوح الأدمغة، تحول من منظور يركز على الآثار السلبية على البلدان المرسلة إلى منظور يعتبر تداول الأدمغة مكوناً من مكونات التداول الأوسع للأفكار. وتُعد الفلبين أحد البلدان التي شهدت تدفقات هجرة منتظمة للمهنيين والباحثين منذ منتصف الستينيات. ولهذا الشتات دور مركزي في بناء التعاون مع الباحثين في بلدهم الأصلي، ومن ثم المساهمة في إدماجهم ضمن شبكات البحوث الدولية. وعلى الجانب المتلقي، فإن ثلث الحاصلين على درجة الدكتوراه في الاقتصاد وقرابة خُمس الحاصلين على درجة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية في الولايات المتحدة قد وُلدوا في الخارج.

**الاستراتيجيات الشاملة للتغلب على العجز في القدرات**

إذا كانت الأعداد المتزايدة للطلاب وللحاصلين على درجة الدكتوراه والمطبوعات تعد مؤشرات ذات مغزى تدل على القدرات البحثية، فإن البرازيل والصين بلدان كبيران نجحا في تعزيز قدراتهما البحثية في مجال العلوم الاجتماعية. وقد تحقق نجاحهما من خلال سياسات شاملة طويلة الأجل اتسمت بتوافر الموارد، وتضمنت إنشاء درجات الدراسات العليا في أرفع الجامعات، وتوفير المنح الدراسية للدراسة في الخارج، والبرامج الرامية إلى إعادة الطلاب الحاصلين على درجة من جامعة أجنبية، والمنح الدولية التي تتيح للأساتذة قضاء إجازات الاستيداع في الجامعات الأجنبية، وحوافز النشر في المجلات العلمية المستندة إلى استعراض الأقران.

ولكن البلدان الصغيرة تستطيع هي أيضاً تطوير القدرات البحثية والحفاظ عليها. فقد تم بناء القدرات الفلسطينية في مجال العلوم الاجتماعية عن طريق تدريب الطلاب في الخارج في بعض أفضل الجامعات والحفاظ على مجموعة حيوية من الباحثين عبر أنحاء العالم. ويمكن أن تشمل الاستراتيجيات الأخرى التعلّم الإلكتروني والأدوات التعاونية في العلوم الاجتماعية الرقمية (مثلما هو الحال في نيوزيلندا وجزر المحيط الهادي).

وينبغي لأي سياسة شاملة ترمي إلى تطوير القدرات البحثية في مجال العلوم الاجتماعية أن تولي العناية لتطوير الشبكات. وتتضمن التجارب الهامة في هذا المجال برامج التدريب والتعليم، والإنتاج المشترك لمواد التدريس، وتعزيز التواصل والتعاون بين الشتات واختصاصيي العلوم الاجتماعية المحليين. ولا يمكن لمثل تلك الشبكات والمبادرات أن تكلَّل بالنجاح ما لم تتم تعزيز الجامعات.

«يجب أن يستمر النضال من أجل استعادة الجامعات الأفريقية... ففي قوة الجامعات وحيويتها ستجد شبكات العلوم الاجتماعية في نهاية المطاف الطاقة اللازمة لإحداث فارق حاسم وهادف.» (أولوكوشي)

# الفصل الـرابـع
# التدويل غير المتكافىء

يعالج هذا الفصل تدويل العلوم الاجتماعية عن طريق وضع خريطة للإنتاج العالمي والتعاون الدولي في مجال العلوم الاجتماعية. وثمة طرق كثيرة لتقييم مدى تدويل العلوم الاجتماعية. وتتمثل إحدى هذه الطرق في تحديد مكان إصدار مجلات العلوم الاجتماعية ومقالاتها، وما إذا كان هذا الإنتاج منتشراً على نحو متساوٍ عبر أنحاء العالم. وتكمن طريقة ثانية في قياس ما إذا كانت الاقتباسات الواردة في مقالات العلوم الاجتماعية دولية بدرجة تفوق اليوم ما كانت عليه من قبل. وتتمثل طريقة ثالثة في قياس نصيب المقالات التي يشارك في كتابتها اختصاصيون في العلوم الاجتماعية من مناطق وبلدان مختلفة. ومن الممكن بناء تلك المؤشرات باستخدام مختلف قواعد البيانات الخاصة بمجلات العلوم الاجتماعية ومطبوعاتها ومقالاتها، ومن بينها فهرس توماس رويترز Thomas Reuters' أو فهرس مراجع العلوم الاجتماعية (SSCI)، وفهرس أولريتش Ulrich، وفهرس Elsevier's Scopus، والببليوغرافيا الدولية للعلوم الاجتماعية. وفي خضم مناقشة البيانات التي توفرها تلك المؤشرات، يؤكد مؤلفو الفصل الرابع التدويل المتزايد لإنتاج العلوم الاجتماعية عبر العقدين الأخيرين، ولكنهم يرصدون عملية ما زالت تتسم بالبطء وبالتوزيع غير المتكافئ.

وخلال العقد الممتد من عام 1998 إلى عام 2007، أنتجت أميركا الشمالية وحدها أكثر من نصف مقالات العلوم الاجتماعية المسجلة في قاعدة بيانات فهرس توماس رويترز لاقتباسات العلوم الاجتماعية (الشكل 2). وتأتي أوروبا في المرتبة الثانية، بنحو 40 بالمئة من مقالات العلوم الاجتماعية المنشورة عالمياً. ومن ناحية الاقتباسات، يتمثل الشكل

**الشكل 2 – أم جميع المنازعات بشأن الفروق: ثلاث طرق للنظر في الفروق العالمية**

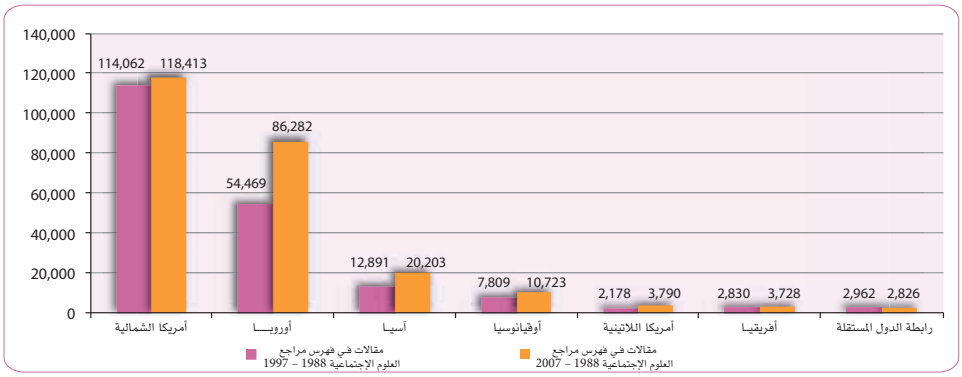


المصدر: قاعدة بيانات فهرس مراجع العلوم الاجتماعية. أنظرْ جينغراس ومصباح – ناتانسون في التقرير العالمي للعلوم الاجتماعية 2010 (شكل 4.5).

الرئيسي الذي يتخذه تدويل بحوث العلوم الاجتماعية في البلدان النامية في التبعية المتزايدة إزاء الدراسات والبحوث الصادرة في أوروبا وأمريكا الشمالية. ولهذه التبعية علامة أخرى لغوية، إذ إن ما يربو على 85 بالمئة من المجلات المحكمة في العلوم الاجتماعية التي تشتمل عليها قاعدة بيانات أولريتش محررة باللغة الإنكليزية.

تعتبر الولايات المتحدة البلد الرئيسي في مجال التعاون الدولي في العلوم الاجتماعية، تليها المملكة المتحدة وكندا وأستراليا. ورغم أن أمريكا الشمالية لا تزال في موقع الصدارة، فإن نصيبها من التعاون الدولي قد تراجع قليلاً خلال العقد الأخير، بينما ارتفع نصيب أوروبا الغربية (الشكل 4.2). وعلى الرغم من وجود علامات للتغيير، فإن التعاون الدولي لا يزال يحتفظ بنمط قوي جداً للعلاقات الممتدة من المركز إلى المحيط، كما أنه يتسم ببنية تبادل تفتقر إلى التناظر إلى حد كبير.

بيد أن إسهام بقية مناطق العالم في الإنتاج العالمي للمقالات يتزايد ببطء. وقد ارتفع نصيب آسيا خلال العقد الماضي ليصل إلى 9 بالمئة. وفي المقابل، تحقق بلدان أمريكا اللاتينية والهند والصين أعلى معدلات النمو في مجمل إنتاج المقالات التي تظهر في قواعد البيانات الدولية خلال فترة 1995-2007 (انظر الشكل 4.3). ويبرز هذا النمو بوجه خاص في علوم الإدارة.

"على الرغم من عولمة البحوث بوجه عام، والتعاون في مجال البحوث بوجه خاص، لم يتم دمج مناطق الأطراف بصورة أفضل في النظام العالمي للعلوم الاجتماعية في العقدين الأخيرين. ما يعني أن السيطرة الغربية على العلوم الاجتماعية مازالت مسألة ذات صلة." (فرينكين، وهوكمان، وهاردمان)

**الشكل 3 – نصيب المناطق من إجمالي التعاون العالمي في مجال العلوم الاجتماعية، 1989-2008**

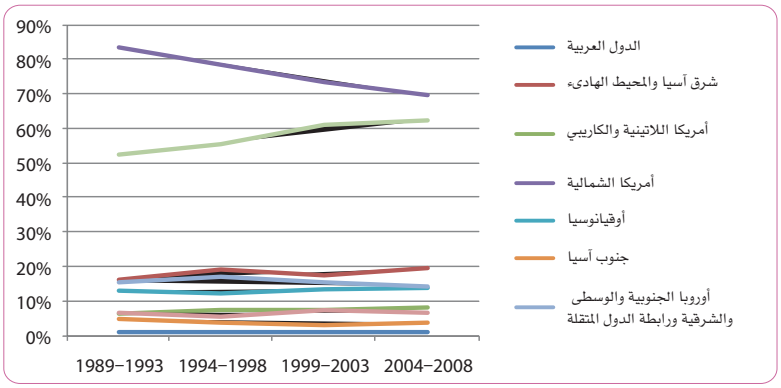


المصدر: قاعدة بيانات فهرس مراجع العلوم الاجتماعية. أنظرّ فرينكين، وهوكمان، وهاردمان في التقرير العالمي للعلوم الاجتماعية 2010 (شكل 4.3) .

**الشكل 4 – مجموع الإنتاج السنوي للأوراق البحثية في أمريكا اللاتينية والكاريبي والصين والهند**

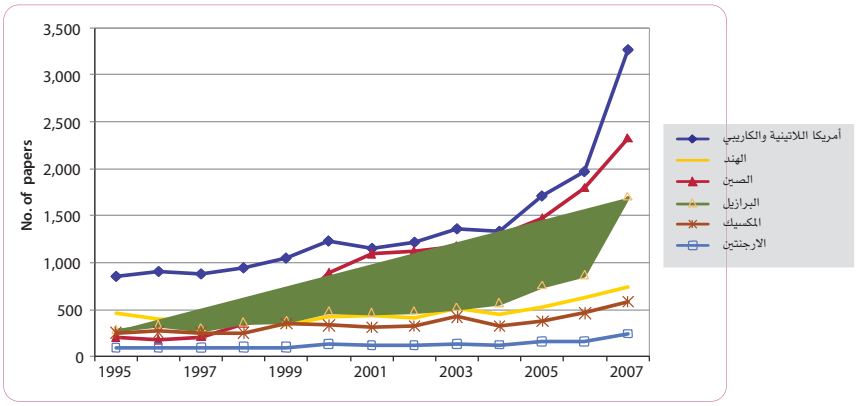


المصدر: قاعدة بيانات فهرس مراجع العلوم الاجتماعية. أنظرّ رَسل وإينسوورث في التقرير العالمي للعلوم الاجتماعية 2010 (شكل 4.7).

# الفصل الخـامس
# إضفاء التجانس أو التعددية على العلوم الاجتماعية

يوحي موقع الصدارة الذي تشغله بلدان الشمال في الإنتاج، والذي وضّحه الفصل السابق، بأنها تضطلع بدور حاسم في تحديد القضايا التي تعتبر ملائمة، وكذلك المنهجيات والأدوات التحليلية التي يُعتقد أنها تنتج معرفة مهمة. وفي الوقت نفسه، ربما يتيح تدويل البحوث ظهور أصوات أخرى تطعن في مفهومي الملاءمة والأهمية المنتمين إلى بلدان الشمال.

**ما هو العالمي؟ وما هو المحلي؟**

يوفر علم الاجتماع مثالاً لتعزيز هيمنة بلدان الشمال وتهميش الوقائع الخاصة ببلدان الجنوب. ففي هذا التخصص، تزداد وطأة التبعية الثقافية للجنوب العالمي إزاء الإنتاج الشمالي بفعل تقسيم العمل على نحو غير متساوٍ في عمليات التعاون الدولي، حيث يقوم باحثو الجنوب بجمع البيانات التجريبية ويتركون لزملائهم الشماليين مهمة مناقشة الآثار النظرية لتلك البيانات. وتتعايش الدراسات التي تتناول على القضايا العالمية والمحلية. ولكن القضايا المحلية المنطوية على أهمية عالمية كثيراً ما تفشل في الحصول على الاعتراف العالمي ما لم يتبناها الأكاديميون الشماليون – الغربيون. وتشمل الأمثلة على تلك العملية الدراسات الخاصة بمجال العمل في جنوب أفريقيا والمعارف المحلية في أجزاء مختلفة من العالم.

وفي المغرب العربي، تبين دراسة لفهرس مكتبة مؤسسة الملك عبد العزيز في المغرب أن اتخاذ القرار بشأن تناول موضوعات «خارجية» أو «داخلية»، أي موضوعات تندرج في جدول الأعمال الرئيسي أو تبقى محصورة في الاهتمامات المحلية، يرافق عادة لغة النشر. أما المواضيع الخارجية، فتنشر على الأرجح باللغة الإنكليزية أو الفرنسية.

**الشكل 5 – تخصصات المؤلفين المنتمين إلى المغرب العربي ولغتهم بالنسب المئوية، 1985-2004**

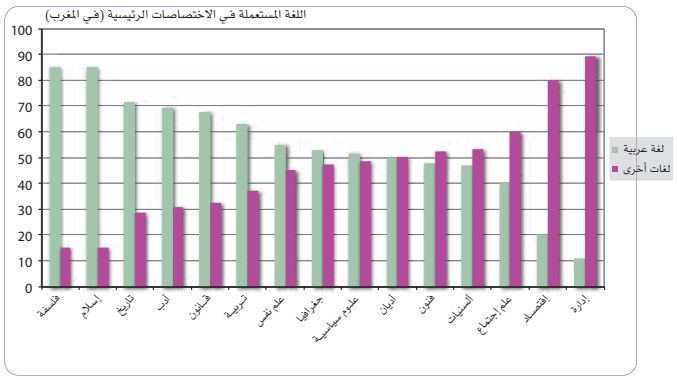


المصدر: أنظرْ واست، وأرفانيتيس، وريشارد–واست وروسي في التقرير العالمي للعلوم الاجتماعية 2010 (الشكل 5.3).

وتوجد تقسيمات مماثلة في بلدان أخرى. إذ يفشل المؤرخون وعلماء الاجتماع اليابانيون المنكبون على موضوعات تتركز على اليابان إلى حد كبير في جذب الانتباه الدولي، حتى حينما تكون لعملهم آثار تتجاوز السياق الوطني، في حين أن زملاءهم المنكبين على موضوعات «عالمية» يمكن أن يندمجوا بصورة أفضل في الشبكات الدولية.

### تحدي أوجه الهيمنة

خلال العقود الأخيرة، تحدت عدة «مدارس» و«نزعات» الإنتاج الرئيسي لشمال الأطلسي في مجال العلوم الاجتماعية. وينتقد السياق الراهن للتدويل التيار الرئيسي للإنتاج الشمالي في مجال العلوم الاجتماعية بوصفه «غير ملائم» لتحليل الجنوب، كما ينبّه إلى المطالبة بمزيد من الاعتراف بالحقائق المحلية وبأشكال المعرفة المحلية. وفي الصين، ثمة مسعى لتحقيق التوازن بين «الاستقلال الفكري» في الموضوعات و«عمليات تبادل أوسع مع اختصاصيي العلوم الاجتماعية من مختلف أنحاء العالم».

« لا تأخذ النظريات العامة في الاعتبار خبرة أغلبية البشر: أولئك الذين يعيشون في الجنوب، كما أنها لا تعترف بالنظريات الاجتماعية التي أنتجت في الجنوب.» (كيم)

وتأتي التحديات المضادة للهيمنة من الشمال أيضاً. وقد تم التشكيك عميقاً بكونية العلوم وموضوعيتها المحايدة إزاء القيم في البلدان الغربية، ولا سيما من قبل المدافعات عن حقوق النساء. وفتحت حركة النقد وإعادة التقييم هذه الطريق أمام مفهوم «بحوث تتمتع بوجهات نظر». ويعتبر هذا المفهوم جميع صنوف المعرفة بمثابة معرفة وليدة الأوضاع المحيطة بها. ومن ثم فإن توسيع المعرفة لا يمكن أن ينجم سوى عن مضاعفة «وجهات النظر» بشأن موضوع بعينه.

وللدراسات المحلية والعالمية حدود ومخاطر متعارضة. إذ تواجه البحوث العالمية خطر أن تكون غير ملائمة للكثير من السمات الفريدة المحلية. وقد تعني تطبيق إطار تحليلي غير ملائم، وإفراز فهم مشوه للوضع المحلي، واستبعاد قضايا محلية هامة. ولكن الدراسات المحلية قد تعكس في كثير من الأحيان نزعة تجريبية ضيقة، وتتيح قدراً غير كافٍ من المقارنات، ونطاقاً محدوداً للتعميم. ويكمن التحدي في بناء أطر تفسيرية ونتائج علمية، ومن ثم عالمية وملائمة، أي أنها مناسبة لدراسة السياق المحلي والعالم من وجهات النظر المحلية.

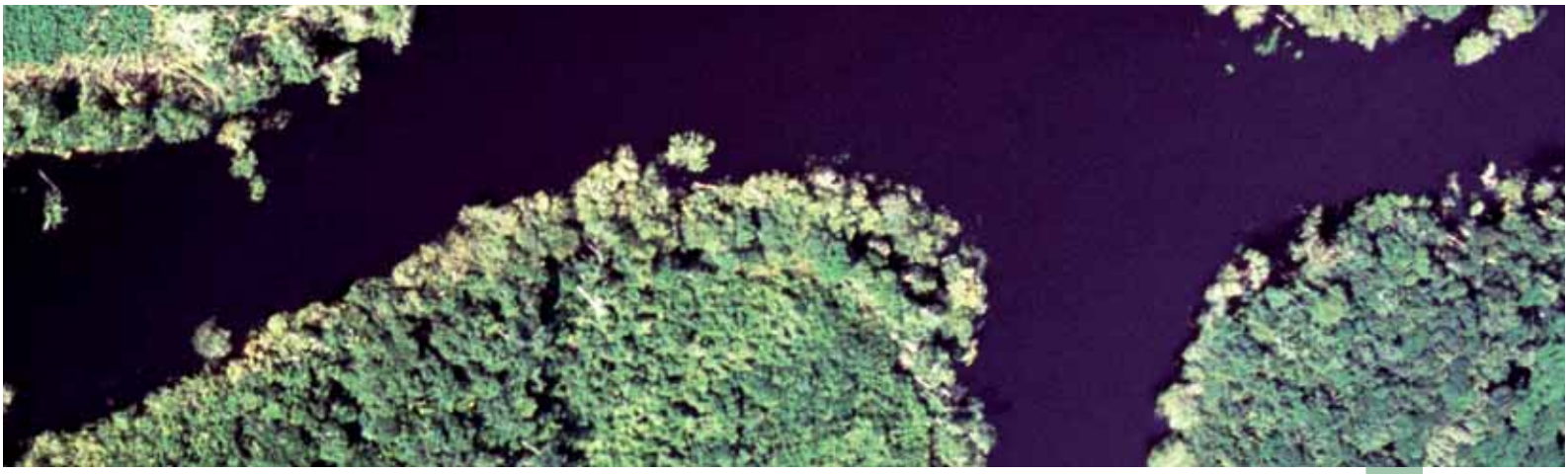

# الفصل السادس
# نطاقات التخصص

في مواجهة التحديات العالمية والاتجاهات الاجتماعية، تثير الحدود التقليدية بين التخصصات التساؤلات. يستكشف الفصل السادس الفجوات بين التقاليد ونظم البحث الوطنية، وبين التخصصات وداخلها، وبين العلوم الاجتماعية وسائر أشكال المعارف المتخصصة مثل العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية. ولا تتسم هذه التقسيمات بالثبات. فثمة مجالات جديدة تظهر، وبعضها يندمج، بينما قد تختفي مجالات أخرى.

## الحدود بين التخصصات

إذا حاول المرء استشراف مستقبل تخصصات العلوم الاجتماعية من خلال النظر في تطورها على مدى القرنين الأخيرين، فإنه قد يرى أننا بلغنا عصر ما بعد التخصص الذي يتعين فيه على العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية أن تتكامل معاً. ووفقاً لهذا السيناريو، ربما لم يصل عصر التخصصات إلى منتهاه بعد، ولكن ثمة طرقاً جديدة لتنظيم المعرفة في سبيلها إلى الظهور على الصعيد المحلي والإقليمي وفوق الوطني. وقد تشهد هذه الأطر الجديدة إنتاج أشكال جديدة من التعاون بين باحثين من مختلف التخصصات وصنوف أخرى من الأطراف الفاعلة الاجتماعية.

بيد أن التشخيص قد يكون مختلفاً إذا اعتمدنا، عوضاً عن المنظور التاريخي، نهجاً أكثر رسمية بشأن تجديد المعرفة. وتزعم بعض النظريات المتعلقة بتطور التخصصات أن الفجوات والشقاقات خطوات ضرورية في مسار تطور أي شكل من أشكال من المعرفة. وتذهب مثل تلك الأطر التحليلية إلى أن الفجوات بين التخصصات والتخصصات

**الشكل 6 - وزن التخصصات في نتاج فهرس مراجع العلوم الاجتماعية**

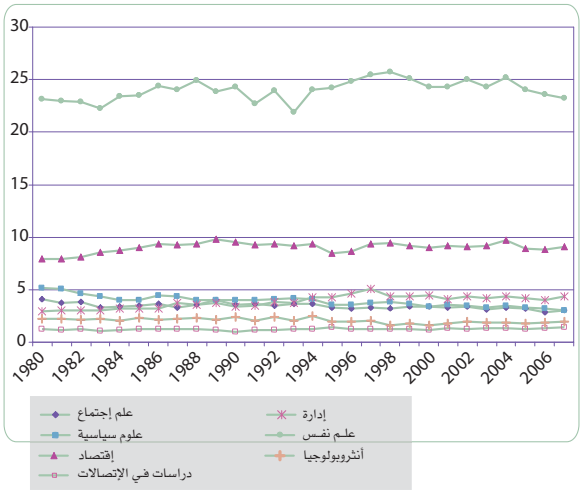


المصدر: قاعدة بيانات فهرس مراجع العلوم الاجتماعية. أنظرْ جونكرز في التقرير العالمي للعلوم الاجتماعية 2010.

الفرعية في العلوم الاجتماعية تحدث باستمرار وستستمر في الحدوث، وأن ثمة حاجة إلى حماية استقلالية العلوم الاجتماعية. فما زالت التخصصات ضرورية من أجل تجديد المعرفة وإبداع اختصاصيي العلوم. ومن حيث المبدأ، ربما تتمتع جميع التخصصات بوضع مماثل. إلا أن واقع إنتاج المعرفة، مثلما يقاس في قواعد البيانات الدولية، يبين أن التخصصات لا تحظى بوزن مماثل. وتشكِّل حقول علم النفس المجتمعة والعلوم الاقتصادية النصيب الأكبر من النتاج الوارد في فهرس مراجع العلوم الاجتماعية.

**إعادة تشكيل الحدود**

تتسم التفاعلات بين تخصصات العلوم الاجتماعية بالتعقيد، وفقاً لما تشير إليه العلاقة بين علم الاجتماع والعلوم الاقتصادية خلال العقود الأخيرة. وبالمقارنة بالعلوم الاقتصادية، يظل علم الاجتماع أكثر تجذراً في السياق الوطني، وأكثر توجهاً نحو الجامعات والدوائر الأكاديمية، وأقل اتصالاً برسم السياسات العامة. ومع ذلك، ورغم الاختلافات والمصالح المتضاربة في أحوال كثيرة، ضاعف علم الاجتماع والعلوم الاقتصادية علاقاتهما الفكرية والمنهجية خلال السنوات الأخيرة.

إن الفجوات بين التخصّصات وداخلها متغيرة، وينجم عن عمليات إعادة التشكُّل هذه آثار متنوعة. أحد هذه الآثار هو التخصص المتزايد للمعرفة العلمية الاجتماعية. ويتمثل أثر آخر في تكامل العلوم الاجتماعية. وقد أخذت مسألة تكامل العلوم الاجتماعية تثار على نحو متكرر منذ ظهور العلوم الاجتماعية الأكاديمية في القرنين التاسع عشر والعشرين. وتشدد المناقشات الراهنة بشأن توحيد هذه العلوم المحتمل على التكامل في ما بينها مع الحفاظ على الطابع التراكمي للتخصصات المختلفة وتعددية الرؤى التي تطرحها.

**الطابع الجامع للتخصصات، وتعدّد التخصصات، والطابع العابر للتخصصات**

أمام تبدّل الحدود بين التخصصات، يرد بعض المشاركين في العلوم الاجتماعية على ذلك بمحاولة تجاوز الآثار الضارة لتقسيم الموضوعات من دون إيجاد علم اجتماعي متكامل تماماً.

ويتضمن ذلك زيادة الطابع الجامع للتخصصات، وتعدّد التخصصات، والطابع العابر للتخصصات. وقد يناقش المرء التعريفات، ولكننا نستطيع عوضاً عن ذلك، الاتفاق على أنه حينما يجتمع علماء من مختلف التخصصات ويعملون معاً لمعالجة مشكلة آخذين بالاعتبار محاذير بعضهم فبإمكاننا أن نقول إن هذا العمل يتسم بتعدد التخصصات وبالطابع الجامع للتخصصات: ويقال إن الطابع العابر للتخصصات أكثر تكاملاً من الطابع الجامع للتخصصات، وإنه يسعى إلى تجاوز المعرفة التخصصية.

ويجري التصدي للفجوات بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية بوجه خاص، ولكنه يتم أيضاً ردم الفجوات بين العلوم الاجتماعية والفنون والعلوم الإنسانية، لأنها تعوق محاولات التعامل مع المشكلات العالمية ومع التطورات التي تؤثر في المجتمعات البشرية. وتشمل الحقول الدراسية العلمية الجديدة – بما في ذلك العلوم المعرفية، والنظرية التطورية الجديدة، وأخلاقيات علوم الأحياء، والدراسات البيئية، والقانون والأدب – أشخاصاً يعبرون الحدود الفاصلة بين ثقافات التخصصات.

ومن نافل القول أن عبور ثقافات التخصصات والثقافات المعرفية لهو مسعى صعب. وثمة عراقيل عديدة أمام التعاون البحثي المتعدد التخصصات من أجل مواجهة تحدٍ عالمي مثل تغير المناخ، إذ يقتضي مثل هذا التعاون تغيرات جوهرية في عادات اختصاصيي العلوم الاجتماعية وغيرهم من العلماء.

«إن اختصاصيي العلوم الاجتماعية أكثر إسهاباً من أقرانهم في العلوم الطبيعية؛ ويؤمن بعض اختصاصيي العلوم الاجتماعية بالبناء الاجتماعي للمعرفة العلمية، وهو اعتقاد من شأنه أن يحد من التعاون مع اختصاصيي العلوم الطبيعية؛ وهم يستخدمون نطاقاً واسعاً من النُهُج النظرية؛ ويبدون حساسية خاصة إزاء الاختلافات الصغيرة في الزمان والمكان والثقافة؛ وكثيراً ما تتعارض الولاءات التخصصية في العلوم الاجتماعية مع التعاون المتعدد التخصصات.» (بالستاد)

ولا تستعصي هذه العوائق التي تحول دون التعاون عبر الفجوات الاجتماعية/المادية على التذليل. ويمكن أن يأتي الإلهام بشأن التعاون الفعال العابر للتخصصات من علم النفس، وهو تخصص يقع عند مفترق الطرق بين العلوم الاجتماعية وعلم الأحياء ويوفر أمثلة عديدة للتواصل والتعاون بين مختلف أشكال المعرفة. وتمثل بحوث التغيير الاجتماعي حقلاً جديداً للمعرفة استطاع فيه علماء النفس عبور الحدود بين التخصصات بطرق إبداعية . ويلجأ علماء النفس إلى أدوات ومناهج متنوعة للبحث للتحقق من كيفية تعامل الناس مع متطلبات التغيير الاجتماعي، وكيفية توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات بغية تيسير التكيف الإيجابي مع التغيير. وتُعد أوجه السلوك المستدامة والرفاه الإنساني حقلين آخرين يعبر فيهما علماء النفس بشكل متزايد الفجوات القائمة بين التخصصات. «إن الواقع القائل بأن التنمية البشرية تتشكل بفعل تغيير القيود المجتمعية المتغيرة يقتضي المزيد من البحوث الجامعة للتخصصات والمشتملة على العلوم الطبيعية وعلوم الأحياء معاً. ومن شأن التعاون الأوسع الجامع بين التخصصات أن يساهم في فهم الأداء «الحيوي – النفسي – الاجتماعي.» (سيلبريسين وريتشي وأوفرمييه)

**أوجه التباين الإقليمية**

ينبغي أيضاً النظر في الاتجاهات والإبداعات الجارية عبر تخصصات العلوم الاجتماعية على الصعيد الإقليمي، إذ إن جداول أعمال البحوث قد تتباين من منطقة إلى أخرى. ويلقي التقرير الضوء على التطورات الإقليمية في بلدَيْن هما الولايات المتحدة والهند. والأمر الملفت للنظر في الحالة الأمريكية هو الثراء الفريد والتنوع الواسع في إنتاج العلوم الاجتماعية، وهو الإنتاج الأكبر من نوعه في العالم. وعلى ضوء الاعتقاد العام بهيمنة ذلك الإنتاج، ربما يوفر استعراضه بعض البوادر التي تنبئ بالمستقبل القريب للعلوم الاجتماعية في العالم. وفي الهند، احتلت الصدارة في البحوث الإبداعية خلال السنوات الأخيرة ثلاثة مجالات محددة، ألا وهي الدراسات التي تتناول التنمية، وقضايا الجنسين، والمسائل الريفية والحضرية.

# الفصل السابع
# المنافسة في مجتمع المعرفة

خلال العقود الأخيرة، أفضت الأهمية المتنامية للتعليم العالي والبحث كمحرّكين للنمو الاقتصادي إلى زيادة في التنافس الدولي بين البلدان والمؤسسات والباحثين. ويعالج الفصل السابع ترتيب الجامعات، كما يتناول تقييم البحوث ودوره في تمويل المشاريع.

**التحليل الإحصائي للمطبوعات**

يُستخدم التحليل الإحصائي للمطبوعات على نطاق واسع في تقييم أداء البحوث وتأثيرها. إلا إن استخدامه يبرز مشكلات هامة في العلوم الاجتماعية. وتكمن إحدى تلك المشكلات في تركيز التحليل الإحصائي للمطبوعات على المقالات المنشورة في المجلات، ومن ثم إهماله المطبوعات الأخرى مثل الكتب والتقارير ووسائل الإعلام غير الأكاديمية أو تقليله من أهميتها. وقد يفسّر ذلك القبول الأوسع بالتحليل الإحصائي للمطبوعات في تخصّصات العلوم الاجتماعية، مثل الاقتصاد وعلم النفس، التي تشاطر العلوم الطبيعية ميلها إلى مقالات المجلات. وهناك مسألة أخرى تخص التحليل الإحصائي للمطبوعات وتتمثل في انحيازه اللغوي والجغرافي القوي. إذ غالباً ما يكون النشر في المجلات المستندة إلى استعراض الأقران في المجلات الأنكلو-أمريكية.

«ينبغي توخي أكبر قدر من الحذر لدى استخدام التحليل الإحصائي للمطبوعات في رصد إنتاج المعرفة في العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية. فقواعد البيانات القائمة في المجلات المستندة إلى استعراض الأقران غير كاملة ولا تغطي على نحو مُرض اللغات الأخرى غير الإنكليزية.» (أرشامبولت ولاريفيير)

**ترتيب الجامعات**

تعتمد التصنيفات الدولية للجامعات اعتماداً كبيراً على التحليل الإحصائي للمطبوعات. وقد أصبحت تلك التصنيفات أيضاً سمة بارزة للمنافسة بين نظم البحوث والمنظمات البحثية. وجاء أول هذه التصنيفات أصلاً بتكليف من الحكومة الصينية كسبيل لتقييم جامعاتها البحثية في معرض سعيها إلى إيجاد «جامعات عالمية المستوى». بيد أن تأثير الترتيب الأكاديمي لجامعات العالم الذي أنشأته جامعة شانغهاي جياو تونغ امتد لأبعد بكثير من حدود الصين. وظهرت عقب ذلك تصنيفات أخرى تستخدم معايير ومؤشرات مختلفة، مثل تصنيف كيو أس تايمز (QS/Times) للتعليم العالي وتصنيف سيماغو (Scimago) المؤسسي.

وعلى الرغم من الطابع المثير للجدل لتصنيفات الجامعات، فإنها اكتسبت شعبية متزايدة وصار يُنظر إليها كمؤشرات للجودة في بيئة عالمية. ويمكن أن يتمثل أحد آثارها الضارة في تقويض أهمية الدور الاجتماعي والفكري والثقافي للجامعات في مجتمعاتها ذاتها. وفي بلدان جنوب الكرة الأرضية بوجه خاص، ولكن أيضاً في أوروبا وأمريكا الشمالية، ليس بوسع أغلب الجامعات أن تأمل في تحقيق أداء جيد وفقاً للقياسات المستخدمة في تلك التصنيفات الدولية، بل لا ينبغي لها أن تسعى بالضرورة إلى تحقيق ذلك. ولا يعني هذا أن تقييم أداء الجامعات ليس له قيمة كبيرة؛ فبوسع عمليات التقييم ووضع المعايير أن تكون جزءاً مركزياً من استراتيجية ترمي إلى النهوض بالجودة. ولكن ثمة أدوات أكثر ملاءمة لتقييم أداء الجامعات في ما يتعلق بوظائفها المختلفة.

### تقييم البحوث

إلى جانب المقارنات الدولية أو العالمية، عزّزت الحكومات والوكالات الوطنية جهودها الرامية إلى تقييم جودة البحوث، وأداء الأقسام، والباحثين الأفراد الأكثر إنتاجية. وتجري عمليات التقييم هذه بغرض تحسين أداء البحوث والوصول إلى التخصيص الأمثل للموارد. وهي تستخدم على نحو متزايد المؤشرات الكمية مثل التحليل الإحصائي للمطبوعات. ولمؤشرات الأداء المعتمدة على التحليل الإحصائي للمطبوعات أوجه قصور شديدة حينما يتعلق الأمر بتقييم البحوث في بلدان لا يُنشر فيها سوى عدد قليل من المقالات في المجلات الدولية المستندة إلى استعراض النظراء.

ما هو البديل؟ تشير الممارسات الجيدة إلى إنه ينبغي أن يجمع تقييم البحوث بين البيانات الكمية والمعلومات النوعية، وذلك استناداً مثلاً إلى استعراض الأقران؛ وينبغي لهذا التقييم الاعتراف بالفروق بين التخصصات البحثية، وأن يشمل عنصراً قائماً على التقييم الذاتي. ويبيّن تمرين تاريخ تقييم البحوث في المملكة المتحدة، مدى تعقيد مهمة تصميم نظام وطني للتقييم يجمع بين الإنصاف والفعالية. وقد طوّرت إسبانيا نظاماً لتقييم الباحثين الأفراد يجمع بين نهج التحليل الإحصائي للمطبوعات وعمليات التقييم القائمة على استعراض الأقران. ومن أجل معالجة الانحياز اللغوي لفهارس الاقتباس الرئيسية، تستخدم إسبانيا بالاشتراك مع الصين قواعد بيانات ببليوغرافية باللغات المحلية في عمليات التقييم التي تجريها.

### تمويل المشاريع

تستخدم مختلف البلدان نُهُجاً مختلفة لتمويل بحوث العلوم الاجتماعية، غير أن تمويل البحوث يعتمد أكثر فأكثر على التمويل التنافسي للمشاريع. وهنا أيضاً، يضطلع استعراض النظراء بدور هام. ولكن استعراض النظراء للاقتراحات لا يخلو من المشكلات، ومنها «تعب المستعرضين» وضعف الشفافية. وفي نهاية المطاف، وحيثما لا توجد أموال كافية لتمويل كل البحوث الجيدة، لا تفسّر القرارات النهائية بنقاط استعراض النظراء فقط أو ما يكشف عنه التحليل الإحصائي للمطبوعات من سمات نوعية لمقدمي الطلبات.

وتشبه الآليات الصينية لتخصيص الموارد أكثر فأكثر النماذج المستخدمة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتعتمد الصين الآن أيضاً في عمليات التقييم التي تجريها مزيجاً من التحليل الإحصائي للمطبوعات واستعراض الأقران. وقد أتاحت التغيرات في سياسات التمويل وبرامجه في كندا تركيزاً متزايداً على الجهود الرامية إلى تسليط مزيد من الضوء على بحوث العلوم الاجتماعية في أوساط فئات متنوعة من الجمهور. وتبيِّن خبرة مجلس البحوث الهولندي من ناحية أخرى أن علماء الاجتماع يستجيبون للاحتياجات المجتمعية حتى لدى استجابتهم للدعوات المفتوحة لتقديم اقتراحات المشاريع الخاصة بالبحوث الأساسية.

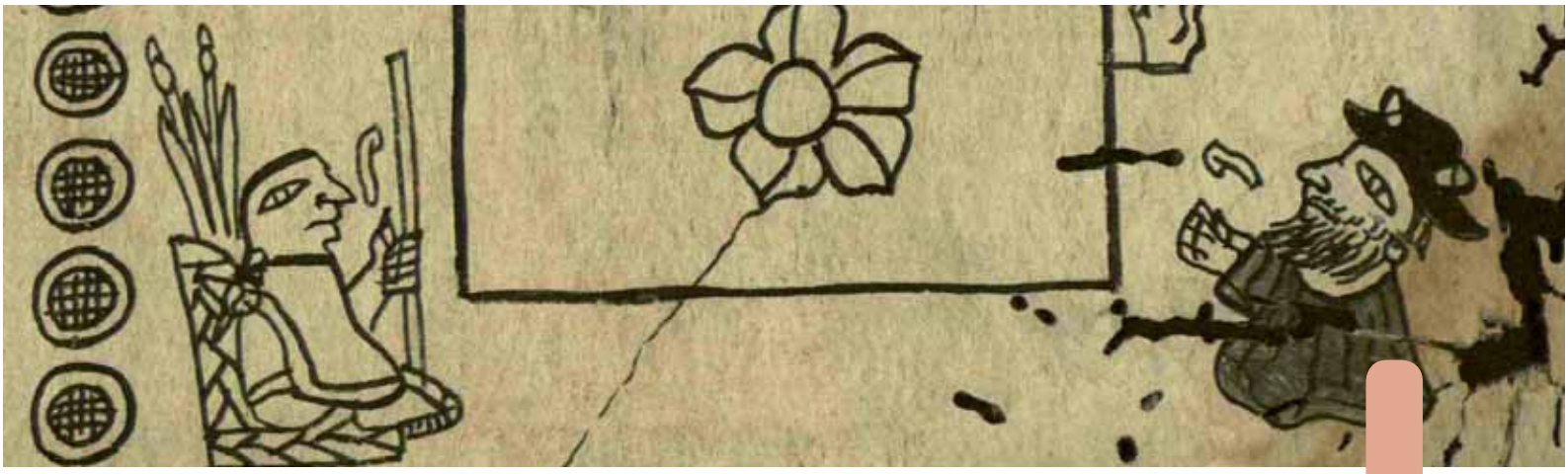

# الفصل الثـــامـــن
# تعميم العلوم الاجتماعية

يحلل الفصل الثامن تعميم معارف العلوم الاجتماعية في المجتمع. ويحقق الفصل في قدرة العلوم الاجتماعية على التثقيف والانخراط في القضايا العامة وتوفير المعلومات اللازمة لإجراء النقاش العام. يتمتع علماء الاجتماع بعلاقات معقدة تربطهم بمجتمعاتهم. فهم من جهة ينتمون إلى مجتمعاتهم ويتأثرون بتطورها. ولكنهم يرصدون من جهة أخرى تلك التطورات ويساهمون في صوغها. وتحدد هذه التأثيرات القوية المتعددة الاتجاهات، المواقعَ الرئيسية التي يشارك منها علماء الاجتماع في حياة المجتمع وفي النقاش: بوصفهم ناقلين للمعرفة، وخبراء، وراصدين للظواهر الاجتماعية، ومفكّرين نقديين.

### العلوم الاجتماعية في المدارس الثانوية والجامعات

يمثل تعليم الطلاب إحدى القنوات الرئيسية التي يعمّم علماء الاجتماع الاجتماعية عبرها أفكارهم ومفاهيمهم، ويمارسون من خلالها تأثيرهم على المجتمع. وفي بلدان كثيرة، يتم تدريس العلوم الاجتماعية أولاً في المدارس الثانوية، ويشمل ذلك التاريخ والجغرافيا والتربية المدنية والدراسات الاجتماعية. وتشكّل العلوم الاجتماعية جزءاً من تعليم مواطني المستقبل الملتزمين، وإن تمثلت المفارقة في منحها أهمية أقل من العلوم الإنسانية على مستوى التعليم المدرسي.

وعلى المستوى الجامعي، تجذب العلوم الاجتماعية في المتوسط نحو ثلث مجموع طلاب التعليم العالي. فمن هم خريجو العلوم الاجتماعية وأين يعملون؟ وفقاً لاستقصاء أجري لحاملي درجة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية في 25 بلداً من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ينتهي الحال بنسبة كبيرة منهم إلى إجراء البحوث والتدريس، ويعمل عدد لا بأس به كخبراء في الإدارات والمؤسسات الحكومية، أو في قطاع الأعمال في بعض البلدان. وفي بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، يحصل عدد كبير من علماء الاجتماع على درجة الدكتوراه في وقت متأخر مقارنة بزملائهم في العلوم الطبيعية. وفي بلدان كثيرة، يكون معدل البطالة في صفوفهم أقل منه على صعيد مجموع حاملي درجة الدكتوراه.

### حضور قوي

تلقت أعداد كبيرة من الأكاديميين والخبراء والمدراء والمهنيين والقادة التعليم في مجال العلوم الاجتماعية. ويطبق هؤلاء، أو هكذا يؤمل، معارف العلوم الاجتماعية ومهاراتها في حياتهم المهنية. ولديهم حضور قوي في الوزارات والإدارات العامة، وهو ما يتيح لعلماء الاجتماع فرصاً للتأثير في السياسة العامة. ومن الصعب معرفة ما إذا كان علماء الاجتماع المتواجدون في «أروقة السلطة» يؤثرون بالفعل في نوعية القرارات المتخذة.

### المطبوعات والعلوم الاجتماعية الرقمية

تُشكّل المطبوعات جزءاً هاماً من تعميم العلوم الاجتماعية. وقد دفعت عمليات التركيز الاقتصادي مؤخراً العدد القليل من دور النشر الدولية الكبرى إلى رفع أسعار مجلاتها والاهتمام بحجم المبيعات. ويُنشر الآن عدد أقل من الدراسات الإقرارية، ويزيد الناشرون الدوليون من ضغوطهم الرامية إلى توسيع نطاق الامتداد الجغرافي للكتب التي ينشرونها بحيث

**الشكل 7 – معدلات البطالة بين خريجي الدكتوراه، 2006**

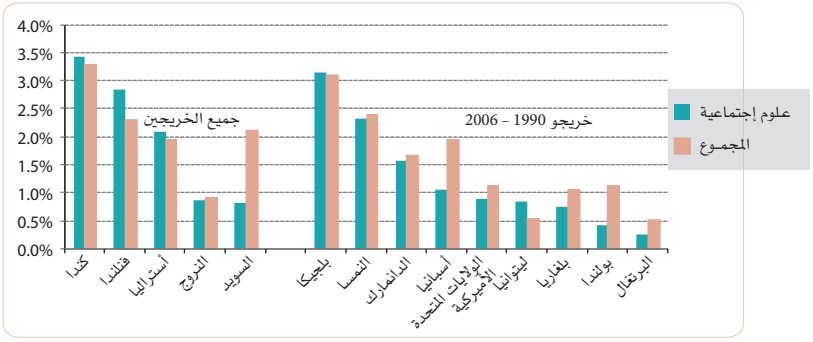


ملاحظة: بيانات بلجيكا والنروج تعود إلى العام 2005؛ والحائزون على شهادة الدكتوراه 1987–2005 وبيانات الدانمارك تعود إلى 2005
المصدر: أنظرْ أوريول في التقرير العالمي للعلوم الاجتماعية 2010 (شكل 8.2)

**الشكل 8 – تصنيف حملة شهادة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية في فترة 1990-2006 بحسب قطاع التوظيف الرئيسي، 2006**

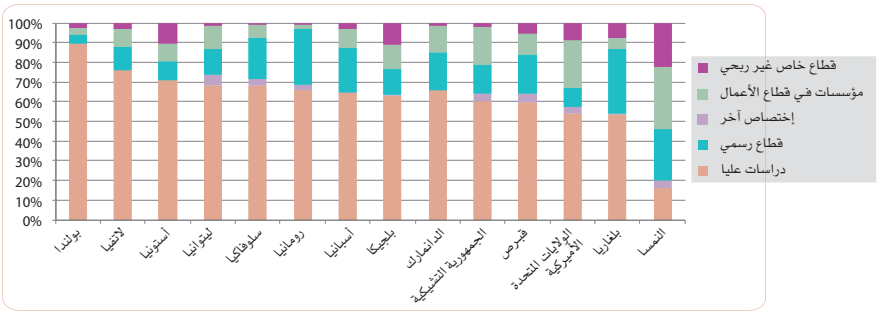


ملحوظة: البيانات الخاصة ببلجيكا والنرويج تعود إلى عام 2005؛ وتتصل البيانات الدنماركية بخريجي الدكتوراه في فترة 1987–2005، وهي بيانات تعود إلى عام 2005. المصدر: أنظر أوريول في التقرير العالمي للعلوم الاجتماعية 2010 (الشكل 8.3).

يتسنى بيعها على الصعيد العالمي. ويرتبط هذا التضييق لدائرة التوزيع بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة. وتغير التكنولوجيا الرقمية طريقة عمل علماء الاجتماع. فهي تتيح طرح أسئلة جديدة واعتماد طرق جديدة في تخزين المواد والبحث عنها واستخدامها. وهي تيسّر التفاعل والتعاون بين الباحثين. بيد أن الباحثين لا يتمتعون جميعاً بإمكانيات متساوية في استغلال تلك الفرص، وذلك بسبب الفجوة الرقمية المستمرة بين العالمين المتقدم والنامي.

وللتطورات الجارية في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات آثار واسعة على تعميم العلوم الاجتماعية وتوزيعها. ومن شأن المصادر المفتوحة أن تزيد من نطاق الحصول على معارف العلوم الاجتماعية. ويمكن للمجلات المفتوحة أن تقلل كلفة الاشتراك في المجلات وأن توسّع نطاق الحصول على معارف العلوم الاجتماعية. وتسمح الكثير من مجلات العلوم الاجتماعية القائمة للمؤلفين بالدفع من أجل إتاحة الانتفاع المفتوح بمقالاتهم. وربما ترتبت على ذلك آثار غير مقصودة. فمن شأن نماذج الانتفاع المفتوح التي يقوم فيها المؤلفون أو مؤسساتهم بالدفع من أجل النشر أن تكون لها آثار سلبية على البلدان النامية وعلى بروز عمل علماء الاجتماع.

«المجلات الأكاديمية باهظة الثمن. ... ويعني ذلك فعلياً أن الجامعات التي تتمتع بأضعف الإمكانيات، وهي تلك التي تخدم أفقر الطلاب، لا تستطيع الحصول على قاعدة من المجلات الأكاديمية الجيدة ولا تستطيع توفير تعليم عالٍ جيد.» (حبيب)

**الشكل 9 – التوزيع الجغرافي للمجلات المدرجة في فهرس سكوبوس للعلوم الاجتماعية، 2009**

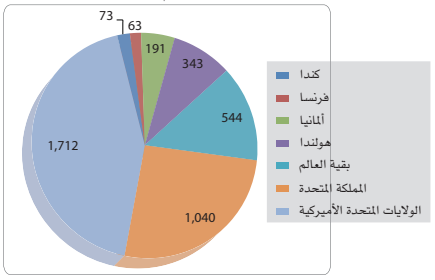


وثمة تطور لافت ضمن هذا السياق يتمثل في نمو مستودعات الانتفاع المفتوح بالمجلات، ولا سيما في أمريكا اللاتينية. وتتيح هذه البوابات للمجلات فرصة زيادة تسليط الضوء عليها. ونادراً ما تكون المجلات الأكاديمية الأفريقية، مثلها في ذلك مثل مجلات أمريكا اللاتينية، مندرجة في فهارس الاقتباس الدولية، وهو وضع ترمي إلى تغييره مبادرة المجلات الأفريقية على الشبكة (AJOL) التي تعزز البروز الدولي للبحوث الأفريقية.

# الفصل التاسع
# العلوم الإجتماعية وراسمو السياسات

يُعنى الفصل التاسع بالعلاقات بين علماء الاجتماع وراسمي السياسات. ويركّز الفصل على الاختلافات بين العقلانية العلمية والعقلانية السياسية بغية تحديد ما يستطيع علماء الاجتماع وصناع القرار أن يتوقعوه بعضهم من بعض. ويناقش هذا الفصل أيضاً طبيعة العلوم الاجتماعية التي تنتجها خارج الحياة الأكاديمية الشركات الاستشارية والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية والمراكز الفكرية والوكالات الحكومية، وهو موضوع تم تناوله من منظور مختلف في الفصل الثالث.

### علاقات متوترة

نادراً ما تتسم العلاقات بين البحث ورسم السياسات بالبساطة، وذلك على الرغم من التشابك بين كلا الجانبين على مدى قرون. ويوجه الوزير الأرجنتيني الأسبق خوان كارلوس تيديسكو كلمات قاسية لعلماء الاجتماع غير المعتادين على إعمال العقل في تناول المشكلات التي تواجه راسمي السياسات. ويعرب بيتر بيوت عن أسفه لعدم كفاية الفعل السياسي. إن علماء الاجتماع وصناع القرار لا يعملون ضمن المنظور الزمني ذاته، كما لا تجمع بينهم المصالح نفسها. وينبغي للعلميين ولراسمي السياسات جمع قواهم من أجل إيجاد حلول للصعوبات الناجمة عن التحديات العالمية.

### السياسات القائمة على الأدلة

تؤكد الحكومات بانتظام اهتمامها بالسياسات القائمة على الأدلة، وهي السياسات التي تعتمد الأولويات والحلول بناءً على نتائج بحثية موثوقة ومناسبة. ولعل حجم الدور الذي تضطلع به المعرفة في صياغة السياسات مقارنة بالحدس أو المعتقدات السياسية أو الحكمة التقليدية يعتمد على تمكن راسمي السياسات من الحصول على أدلة للتمييز بين ما ينجح وما يفشل. ومن شأن التجريب المبدع المنتظم أن يساعد في تصميم حلول مبتكرة. ويمكن تصميم صيغ عدة من النهج التجريبي القائم على مجموعات الاختبار العشوائي بحيث يتسنى تقييم تأثير التدخلات المختلفة على مدى فترات طويلة وفي سياقات مختلفة.

ويجري أيضاً إنتاج الإحصاءات بغية توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات. وعادة ما يؤطر إنتاج الإحصاءات عمل الدولة من خلال تحديد «مشكلة» وقياسها، ومن خلال تقييم تأثير السياسات. ويؤدي التأثير المتنامي للسياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة إلى تغيير دور الإحصاءات الوطنية من كونها أدوات متميزة لتدخل الدولة لكي تصبح مؤشرات على الأداء مستمدة من الواقع.

وينبغي لراسمي السياسات ألا يتوقعوا معرفة معدة سلفاً يوفرها علماء الاجتماع. ويعتمد نجاح أي سياسة جزئياً على درجة قبولها لدى السكان المعنيين. ومن شأن المشاركة المبكرة للأطراف المعنية في عملية البحث، والتشاور مع السكان المعنيين، أن يكفلا شعوراً أكبر بالملكية. ويقتضي تحديد الحلول المقبولة لدى السكان تعاوناً وثيقاً بين العلم والسياسة والمجتمع.

«يتعين ألا نتوقع معرفة معدة سلفاً، وفي الوقت الملائم، وجاهزة للاستعمال». (نووتني)

**المراكز الفكرية**

يعود الفصل التاسع إلى قضية البحوث الجارية خارج الجامعات، في المؤسسات والمنظمات ووكالات السمسرة والمؤسسات والشركات الاستشارية ومنظمات استطلاع الآراء. ومن بين تلك المؤسسات، انصب كثير من النقاش خلال السنوات الأخيرة على مراكز الأفكار. وتتنوع تعريفات هذه المراكز ووظائفها، لكنها نمت سريعاً في البلدان المتقدمة في النصف الثاني من القرن العشرين. وهي تساهم في حرب الأفكار، ولكنها تساهم أيضاً في إثراء النقاش بشأن السياسات العامة. وتمثل تلك المراكز، التي يمولها القطاع الخاص وتتلقى تكليفاتها من نطاق متنوع من المستخدِمين، نموذجاً جديداً لإنتاج المعرفة الموجهة نحو مشكلات اليوم. ولكنها أيضاً قد تُسيِّس إنتاج المعرفة وتشجع روح الولاء الحزبي.

# الفصل العاشر
# الاستنتاجات والتدابير المحتملة في المستقبل

يبرز التقرير نطاقاً واسعاً من القضايا والاتجاهات الهامة في تنظيم العلوم الاجتماعية على الصعيد العالمي. ويجمع التقرير ثروة من المعارف والبيانات الجديدة عن مجالات لا تحظى بتغطية جيدة في الأدبيات الدولية. ويلخص الفصل الأخير النتائج الرئيسية للتقرير، إذ يعيد تنظيمها وفق خطين للتوتر يمتدان عبر فصول التقرير – أوجه التفاوت المذهلة والمستمرة في القدرات البحثية، وتجزئة المعرفة – قبل استخلاص عدد من الاستنتاجات.

وتبرز الاستنتاجات أيضاً الفجوات المعرفية والقضايا المعلقة، وتشير إلى اتجاهات محتملة للعمل في المستقبل.

سد الفجوات المعرفية بشأن وضع العلوم الاجتماعية على الصعيد العالمي

مع ظهور صورة أوضح عن وضع العلوم الاجتماعية، تتجلى أيضاً حدود معرفتنا. ويشدِّد التقرير على مدى ضآلة معرفة العلوم الاجتماعية بنفسها. كانت الدراسات عن العلم وآلياته وآثاره محل اهتمام العلوم الاجتماعية دوماً؛ وقد آن الأوان لمزيد من معرفة الذات المنصبة على ظروف العلوم الاجتماعية وكيفية تعزيزها.

- من شأن المزيد من المعلومات عن الموضوعات التالية أن يسهم فهم أفضل لكيفية إنتاج معارف العلوم الاجتماعية واستخدامها في مختلف أجزاء العالم:
  - الموضوعات الكبرى التي تحللها العلوم الاجتماعية في مختلف المناطق، ومدى تدويل مضمون البحوث؛
  - التغيرات الكبرى المؤثرة في المؤسسات التي تعتمد عليها العلوم الاجتماعية، مثل نمو القطاع الهادف إلى الربح في مجال البحوث، والتوسع في عدد المراكز الفكرية والمنظمات غير الحكومية، والتحول في المؤسسات الداعمة للتواصل الأكاديمي؛
  - درجة إضفاء الطابع المؤسسي على العلوم الاجتماعية في المنظمات العامة والخاصة، مثل وزارات المالية، وشركات الدعاية، وغيرها؛
  - تغلغل مصطلحات العلوم الاجتماعية ومنظوراتها ونظرياتها في الإعلام وفي الخطاب العام؛
  - نطاق تدريس العلوم الاجتماعية وسماته في المستوى الثانوي ودور صناعة الكتب الدراسية في العلوم الاجتماعية في إضفاء الشرعية على المعرفة وفي نقلها إلى أجيال جديدة من الطلاب؛
  - آثار الهيمنة اللغوية، وسبل تعزيز التنوع اللغوي من أجل تعزيز معارف العلوم الاجتماعية؛
  - الشروط الأساسية اللازمة لحسن سير شبكات البحوث، وتقييم أوجه نجاح المحاولات السابقة وفشلها من أجل للتغلب على فجوة القدرات؛
  - تأثير الرقمنة وقواعد البيانات الكبيرة على طبيعة البحوث المنتجة في سياقات مختلفة ونوعيتها.
- لا يوجد اتساق في البيانات المتعلقة بعدد باحثي العلوم الاجتماعية في مختلف البلدان وعبر الزمن. ولا تزال هناك فجوات كثيرة في البيانات الدولية المتاحة بشأن العلوم الاجتماعية كما ترد في الملحق 1 من التقرير. وسوف

يرتقي كثيراً وعينا بالاتجاهات الدولية المتعلقة بوضع العلوم الاجتماعية وإنتاجها إذا توافرت بيانات مقارنة عن عدد اختصاصيي العلوم الاجتماعية المتفرغين وطلاب العلوم الاجتماعية في مختلف التخصصات وفي مختلف المستويات؛ إضافة إلى نوعية المؤسسات التي يعملون بها؛ وعن حجم تمويل بحوثهم ومصدره.

- ثمة نقص فادح في البيانات المتعلقة بالتنقل الدولي لعلماءالاجتماع وتداول أفكارهم. ولا نعرف إجمالاً سوى القليل عن تنقل العلماء، ونعرف أقل من ذلك عن تنقل علماء الاجتماع تحديداً. فما هو عدد اختصاصيي العلوم الاجتماعية في مختلف التخصصات الذين تلقوا تدريبهم في بلدان أجنبية؟ وأين يعملون؟ وما هي التدابير المتخذة لعرض وظائف مهنية على أولئك الذين يدرسون ويعملون في الخارج؟ وكيف تؤثر الشبكات الدولية في تنقل الأكاديميين وتداول الأفكار الأكاديمية؟

**اتجاهات للعمل في المستقبل**

- لا يستخلص التقرير توصيات مباشرة بشأن السياسات: وكما يرد فيه في مواضع عدة، تختلف المشكلات كثيراً من بلد إلى آخر، ومن الأهمية بمكان مراعاة السياقات. بيد أن التقرير يوجه اقتراحات بشأن التدابير المحتملة مستقبلاً إلى الهيئات الدولية مثل اليونسكو والمجلس الدولي للعلوم الاجتماعية، والهيئات المانحة على الصعيدين الوطني والدولي، والحكومات، والمؤسسات الأكاديمية الكبرى المعنية بالتغلب على فجوات المعرفة. وتتسم هذه الاقتراحات بالعموم، وينبغي أن تكون أكثر تحديداً على الصعيدين الإقليمي أو الوطني.

- تقتضي تنمية القدرات البحثية قيام الحكومات والمنظمات الدولية والهيئات المانحة بتوفير التمويل دعماً لمؤسسات البحوث إضافة إلى تدريب الأفراد. وتحتاج جميع المستويات الثلاثة للقدرات – المستوى الفردي والتنظيمي والنظامي – إلى اهتمام متواصل. ويجب توفير التمويل لفترة كافية للحصول على نتائج. ويتمثل الهدف في التأثير الطويل الأجل، لا في التأثير الفوري. وينبغي تشجيع برامج تحفيز تداول الأفكار وتنقل علماء الاجتماع من أجل مكافحة الآثار السلبية لنزوح الأدمغة، كما ينبغي أن تشمل تلك البرامج دعم شبكات الشتات.

- ثمة أوجه تفاوت هائلة في الانتفاع بالمعرفة بين مختلف المناطق والبلدان والمؤسسات. وينبغي للحكومات ومجالس البحوث والمؤسسات ووكالات التمويل تزويد الجامعات والمؤسسات البحثية بالتكنولوجيا والأموال اللازمة لدعم الانتفاع المتساوي بأهم المجلات الوطنية والدولية في العلوم الاجتماعية. وينبغي لتلك الجهات أيضاً التفاوض مع مجموعات النشر الكبرى من أجل تسريع وتوسيع نطاق الانتفاع المجاني والمفتوح بالمقالات المنشورة في المجلات الدولية المستندة إلى استعراض النظراء. ويمكن للوكالات الدولية والمنظمات الإقليمية والحكومات الوطنية أيضاً زيادة دعمها لمجلات الانتفاع المفتوح المستندة إلى استعراض النظراء. ويمكن أن تكون المجلات الأفريقية المتاحة على الإنترنت (AJOL)، والمكتبة الإلكترونية العلمية المتاحة على الإنترنت (SCIELO)، وشبكة المجلات العلمية في أمريكا اللاتينية والكاريبي وإسبانيا والبرتغال (REDALYC)، ومجلس أمريكا اللاتينية للعلوم الاجتماعية (CLACSO) نماذج يحتذى بها في تطوير مبادرات مماثلة أو أوسع منها.

- تعزز التكنولوجيات الجديدة نماذج متنوعة من التعاون بين علماء الاجتماع. ومن المرجح أن تضلطع تكنولوجيات المصادر المفتوحة بدور كبير في تطوير القدرات البحثية في العلوم الاجتماعية. وستكون للمبادرات الرامية إلى وضع أدوات رقمية جديدة للبحوث والتعاون والتشبيك في مجال العلوم الاجتماعية أهمية كبرى. ويُقترح أن تتعاون الحكومات ومجالس البحوث واتحادات الجامعات في إعداد محفوظات الانتفاع المفتوح لإيداع دراسات العلوم الاجتماعية ونشرها.

- من الضرورة بمكان تعزيز التعدد اللغوي بين علماء الاجتماع، ولا سيما أولئك الموجودون في شمال الكرة الأرضية. ويتمثل أحد الأهداف في أن يكون بوسع كل فرد العمل والتعاون بلغته الأم و فهم لغات أخرى في الوقت نفسه. وثمة حاجة إلى تنمية محددة لكل من الترجمة، ومعالجة البيانات وتداولها، وأداوت التعاون. وقد ترغب الهيئات والمنظمات الدولية في النظر في دعم سياسات الترجمة في مجال العلوم الاجتماعية. وينبغي ترجمة الدراسات التي تعالج التحديات العالمية من منظور محلي من أجل توسيع نطاق النقاش العام.

- تضطلع الروابط والشبكات والجماعات الدولية بدور هام في تداول الأفكار ونشر المعرفة وبناء القدرات. وينبغي بذل الجهود من أجل تعزيز البنى القائمة وتطوير بنى جديدة. ويمكن للشبكات الإقليمية ودون الإقليمية أن تساهم في إعادة هيكلة المشهد البحثي على أسس إقليمية إذا تلقت الدعم من عدد من وكالات التمويل العام الوطنية والدولية على السواء، وكذلك من الجهات الممولة المنتمية إلى القطاع الخاص. وثمة حاجة إلى شبكات مختلفة تتنوع في أغراضها وعضويتها. وينبغي تصميم شبكات إقليمية للعلوم الاجتماعية من أجل تجاوز التقسيم على أساس التخصص واللغة والجنس والجيل والإقليم والإيديولوجيا. ويمكن للشبكات القائمة في ما بين بلدان الجنوب والتي تدعمها المؤسسات الخاصة والمنظمات الدولية أن تقطع مسافة طويلة على طريق الحد من أوجه التفاوت في الأوساط الأكاديمية العالمية.

- من المرجح أن يظل التمويل التنافسي للمشاريع الاتجاه المسيطر خلال السنوات المقبلة، وهو اتجاه له فوائده. ولكنه ينطوي على أضرار أيضاً، مثل الإجراءات المفرطة في البيروقراطية المعتمدة في عمليات الاختيار والرصد، وفي بعض الحالات سيطرة التمويل القصير الأجل. وينبغي إبقاء عمليات الاختيار والتقييم بسيطة قدر المستطاع. ومن أجل ضمان التنوع، ينبغي حفظ بعض الموارد للمشاريع الابتكارية التي لا تشملها قائمة الموضوعات ذات الأولوية التي تحددها وكالات التمويل. وينبغي للحكومات أن تعي أيضاً أهمية إيجاد التوازن في تمويل المشروعات، مع الارتكاز على قاعدة متينة للتمويل الأساسي. وتحتاج بحوث العلوم الاجتماعية إلى مستوى أساسي من التمويل المستقر. ومن شأن ذلك أن يتيح للمؤسسات جذب الأساتذة والباحثين وإبقائهم، ومنحهم بنية أساسية ملائمة للبحوث، ودعم البحوث الابتكارية.

- تقتضي الكثير من التحديات التي يُطلب من العلوم الاجتماعية مواجهتها معرفة تتجاوز حدود التخصّصات الفردية. وفي بعض الأوقات، تمتد تلك التحديات لتشمل مجالي العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية. ومن الأهمية بمكان تشجيع البحوث الجامعة للتخصصات وإضفاء الطابع المؤسسي عليها. وقد اقتُرح إنشاء مراكز للبحوث الجامعة للتخصصات بغية تحسين فهمنا للأبعاد الاجتماعية للتحديات العالمية الكبرى مثل التغير البيئي. وبوسع الباحثين من تخصّصات مختلفة أن يتعاونوا في تلك المراكز، ويكون بالإمكان التعاقد مع باحثين من خلفية تشمل أكثر من تخصص. وستكون البرامج التجريبية التي يتم فيها تعليم العلوم الاجتماعية لاختصاصيي العلوم الطبيعية وتعليم العلوم الطبيعية لاختصاصيي العلوم الاجتماعية موضع ترحيب.

- تُعد قواعد البيانات الرقمية الدولية ضرورية من أجل التغلب على فجوات المعرفة بين مختلف مناطق العالم، وبغية إتاحة الفرص للبحوث الدولية. وينبغي للمنظمات الدولية الهيئات المانحة دعم تطورها.

- يمكن للهيئات الدولية مثل اليونسكو والمجلس الدولي للعلوم الاجتماعية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن تواجه فجوات المعلومات الموصوفة أعلاه.

- أصبحت العلوم الاجتماعية أكثر من أي وقت مضى أمراً لا غنى عنه من أجل فهم عالم اليوم والمعالجة الفعالة للتحديات العلمية في الحاضر والمستقبل. وتُعد تلك العلوم اليوم مسؤولة عن حل المشكلات وتحليل الأوضاع خارج حقول تطورها التاريخي. وبسبب أوجه التفاوت الهائلة في القدرات البحثية وبالنظر إلى تجزئة المعرفة، ليست العلوم الاجتماعية في وضع يتيح لها الاضطلاع بدورها كاملاً. ولذا فإن الاقتراحات الواردة في هذا التقرير على درجة كبيرة من الأهمية من أجل تمكين العلوم الاجتماعية من مواجهة تلك التحديات.

# المحتـويات

**توطئة – إيرينا بوكوفا** (المديرة العامة لليونسكو)

**توطئة – بيير سانيه** (مساعد المديرة العامة)

**تمهيد – غودمند هرنس** (رئيس المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية)

**مقدمة عامة** (فرنسواز كايوه ولوران جان – بيار)

**1. العلوم الاجتماعية تواجه العالم**

**1.1 العلوم الاجتماعية والتحديات العالمية**

- الاستجابة للتغيير البيئي العالمي: يا علوم العالم الاجتماعية اتحدي! (كارين أوبراين)
- بنية فقراء العالم: نقد أنثروبولوجي (أخيل غوبتا)
- قياس عدم المساواة العالمية في الدخل (برانكو ميلانوفيتش)
- هل هو إعصار كاترينا مالي؟ الملامح الجغرافية للأزمة المالية (ديفيد هارفي)
- التنبؤ بالتحديات السكانية المستقبلية (جوزيف شامي)
- المدن في عصر العولمة الراهن (ساسكيا ساسن)
- التهميش والعنف وأسباب حاجتنا إلى نظريات تحديث جديدة (ديفيد آبتر)

**2.1 الرؤية من المناطق**

- المجلس العربي للعلوم الاجتماعية (سيتيني شامي ومشيرة الجزيري)
- رابطة المجالس الآسيوية للبحوث في مجال العلوم الاجتماعية (جون بيتون)
- مجلس أمريكا اللاتينية للعلوم الاجتماعية (ألبرتو د. سيمادامور)
- مجلس تطوير بحوث العلوم الاجتماعية في أفريقيا (إبريما سال)

**2. الجغرافيا المؤسسية للعلوم الاجتماعية**

- العلوم الاجتماعية في أمريكا الشمالية (كريغ كالهون)
- الجوانب المؤسسية للعلوم الاجتماعية في أمريكا اللاتينية (هيبي فيسوري وماريا سونسيري لوبيز)
- وضع العلوم الاجتماعية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (جوهان موتون)
- العلوم الاجتماعية في العالم العربي (ريغاس أرفانيتيس ورولان واست وعبد الحكيم الحسبان)
- وضع العلوم الاجتماعية في الصين (هوانغ بينغ)
- العلوم الاجتماعية في جنوب آسيا (فيني ف. كريشنا وأوشا كريشنا)
- وضع العلوم الاجتماعية في أوروبا (لوك فان لانجنهوف)
- عرض سريع – وجهة العلوم الاجتماعية الأوروبية – الحاجة إلى استراتيجية (رودريك فلود)
- وضع العلوم الاجتماعية في الاتحاد الروسي (لودميلا بيبيا)
- العلوم الاجتماعية في أوتيروا/نيوزيلندا (روبين بيس)

## 3. قدرات متفاوتة

### 1.3 أبعاد القدرات في العلوم الاجتماعية

- تقييم القدرات البحثية في العلوم الاجتماعية: نموذج
- تحديات تنمية القدرات في الدول العربية (سيتيني شامي ومشيرة الجزيري عن المجلس العربي للعلوم الاجتماعية)
- القدرات البحثية في مجال العلوم الاجتماعية في آسيا (جون بيتون عن رابطة المجالس الآسيوية للبحوث في مجال العلوم الاجتماعية)
- بناء القدرات في مجال العلوم الاجتماعية في أمريكا اللاتينية (ألبرتو د. سيمادامور عن مجلس أمريكا اللاتينية للعلوم الاجتماعية)
- لماذا لا ينشر الأكاديميون الكينيون في المجلات المرجعية العالمية (مورين مويرو)

### 2.3 تسويق البحوث

- تطوّر الاستشارات في جنوب أفريقيا (ليندا ريشتر وجوليا دي كاد)
- الاستشارات والبحوث المستندة إلى المنظمات غير الحكومية في المشرق العربي: التحديات الناجمة عن جداول الأعمال الجديدة للجهات المانحة (ساري حنفي)

### 3.3 نزوح الأدمغة أم تنقلها؟

- الهجرة الدولية لعلماء الاجتماع (لوران جانبيار)
- من نزوح الأدمغة إلى جذب المعرفة في العلوم الاجتماعية في أمريكا اللاتينية (سيلفي ديدو أوبتي)
- نزوح الأدمغة وتنقّلها في جنوب آسيا (رينود خادريا)
- إعادة التفكير في نزوح الأدمغة في الفلبين (فيرجينيا أ. ميرالاو)

### 4.3 تجاوز فجوة القدرات

- تنمية القدرات البحثية في مجال العلوم الاجتماعية في البرازيل (ريجينا غوسماو)
- عرض سريع – بناء علم الاجتماع في الصين
- عرض سريع – تطوير القدرات في مجال العلوم الاجتماعية في فلسطين (فنسان روماني)
- مساهمة شبكات العلوم الاجتماعية في بناء القدرات في أفريقيا (أديبايو أولوكوشي)

## 4. التدويل غير المتكافئ

- عولمة التعاون في مجال البحوث (كون فرنكين وجارنو هكمان وسيورد هاردمان)
- أين تُنتج العلوم الاجتماعية؟ (إيف جينغراس وسيباستيان مصباح – ناتانسون)
- هيمنة اللغة الإنكليزية (أولريش أمون)
- بحوث العلوم الاجتماعية في أمريكا اللاتينية والكاريبي مقارنة بالصين والهند (جين م. رَسل وشيرلي إينسوورث)
- التنقل العلمي وتدويل بحوث العلوم الاجتماعية: حالة بر الصين (كون جونكرز)

# المحتـويات


## 5. إضفاء التجانس أم التعددية على العلوم الاجتماعية؟

### 1.5 أوجه الهيمنة والهيمنة المضادة

- تدويل العلوم الاجتماعية: التشوهات والهيمنات والتوقعات (ويبكي كيم)
- الدعوة إلى خطاب بديل في مجال العلوم الاجتماعية الآسيوية (سيد فريد العطاس)
- من وجهة نظر المنهجيات والعلوم المعرفية: منطق للتحقيق العلمي للناس (ساندرا هاردينغ)

### 2.5 التوترات العملية بين المعرفة العالمية والمعرفة المحلية في الممارسة

- علامَ تركّز العلوم الاجتماعية في بلدان شمال أفريقيا (ر. واست ور. أرفانيتس وج. ريتشارد واست وب. ل. روسي بالتعاون مع مكتبة مؤسسة الملك عبد العزيز)
- الموضوعات الراهنة في بحوث العلوم الاجتماعية في اليابان (توماس بريسون وكويشي تاشيكاوا)
- تغريب العلوم الاجتماعية الصينية: حالة العلوم القانونية (1978–2008) (دنغ زنغلاي)

## 6. نطاقات التخصص

### 1.6 التخصّصات وفجواتها

- إعادة التفكير في تاريخ العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية (بيتر واغنر)
- نصيب التخصصات الرئيسية للعلوم الاجتماعية في قواعد بيانات لتحليل وقياس النصوص والمعلومات (كون جونكرز)
- الاقتصاد وعلم الاجتماع في سياق العولمة (فردريك لوبارون)
- علم اجتماعي واحد أم أكثر؟ (جون إلستر)

### 2.6 عبور الحدود بين التخصصات

- تحوّل الاهتمامات: إعادة التفكير في الجانب الاجتماعي والإنساني والطبيعي (بيورن ويتروك)
- التحديات المتعدّدة التخصصات في بحوث تغير المناخ (روبرتا بالستاد)
- علم النفس في دوامة التقارب والتباعد: حالة التغيير الاجتماعي (رينر ك. سيلبرايسن وبيار ريتشي وبروس أوفرمييه)
- عرض سريع – علم النفس والاستدامة (فيكتور كورال– فردوغو)

### 3.6 التغيرات الإقليمية

- العلوم الاجتماعية في أمريكا الشمالية: الاتجاهات داخل التخصصات وخارجها (كريغ كالهون)
- الاتجاهات في بحوث العلوم الاجتماعية في الهند في السنوات الأخيرة (أوماماهيسواران كالباغام)

## 7. المنافسة في مجتمع المعرفة

### 1.7 الترتيب العالمي

- العلوم الاجتماعية وترتيب الجامعات (أنطوني ف. ج. فان ران)
- بدائل الترتيب العالمي الموجود (تيرو إركيلا ونيلو كوبي)
- صناعة جديدة: ترتيب الجامعات في العلوم الاجتماعية (لويس سان–مينديز وفيليكس دي مويا–أنيغن)
- جامعة تنعم بمستوى العالمي وجنوب الكرة الأرضية (سليم بدات)

### 2.7 تقويم البحوث وتقييمها

- صوغ مفهوم الامتياز وقياسه في العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية (بيتر وينغارت وهولغر شويشهايمر)
- حدود تحليل النصوص والمعلومات وقياسها لأغراض تحليل أدبيات العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية (إريك أرشامبولت وفانسان لاريفيير)
- إيجابيات تقويم البحوث وسلبياته (إلن هازلكورن)
- تقويم البحوث في المملكة المتحدة (أليس أوانسيا)
- عرض سريع – تقويم اختصاصيي العلوم الاجتماعية في إسبانيا (لورا كروز-كاسترو وإليا جيمنيز-توليدو)

### 3.7 تمويل المشروعات ووضع جدول الأعمال

- تمويل استعراض الأقران وبحوث العلوم الاجتماعية (إدوارد ج. هاكيت)
- تمويل البحوث على سبيل الانتقاء (بيتر فان دن بيسيلار)
- تمويل بحوث العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية في الصين وتقويمها (وي ليلي)
- عرض سريع – لمحة عامة عن بحوث العلوم الاجتماعية الكندية وتمويلها (جوهان بروفنسال)
- عرض سريع – سياسة البحوث في اقتصاد مفتوح صغير: حالة مجلس البحوث الهولندي (بيتر نيجكامب)

## 8. تعميم العلوم الاجتماعية

### 1.8 العلوم الاجتماعية والتعليم والمجتمع

- العلوم الاجتماعية في الحيز العام (ألبرتو مارتينيللي)
- دراسات العلوم الاجتماعية في التعليم الثانوي والتعليم العالي
- الكتب الدراسية للعلوم الاجتماعية في التعليم العالي
- اختصاصيو العلوم الاجتماعية في أروقة السلطة (دانيال تارشيس وغي لاشابيل)
- الحائزون على الدكتوراه في العلوم الاجتماعية: من هم؟ وأين يعملون؟ (لودلين أوريول)

### 2.8 نشر معارف العلوم الاجتماعية والوصول إليها

- الدراسات البحثية: لمحة عامة (كيفين وارد)
- التحويل الرقمي للعلوم الاجتماعية وللعلوم الإنسانية (سالي ويات)
- نحو المصدر المفتوح (باندليس بيراكاكيس ومايكل تيلور وفارفارا تراشانا)
- عرض سريع – المصدر المفتوح لدوريات العلوم الاجتماعية في أمريكا اللاتينية (دومينيك بابيني)
- عرض سريع – تحدي الصناعة الدولية للنشر الأكاديمي (آدم حبيب)

## 9. العلوم الاجتماعية وصنّاع السياسات

### 1.9 استخدام العلوم الاجتماعية وإساءة استخدامها، سياسياً

- خارج العلم – خارج التزامن؟ (هلغا نووتني)
- عرض سريع – العلوم الاجتماعية وسياسات التعليم – (خوان كارلوس تديسكو)
- ما تستطيع العلوم الاجتماعية تقديمه لصانعي السياسات: حالة الإيدز (بيتر بيوت)

# المحتـويات


**2.9 اتخاذ القرارات استناداً إلى الأدلة**

- العلوم الاجتماعية وتصميم السياسات (إيستر دوفلو وكودزاي تاكافاراشا)
- من الإحصاءات التمثيلية إلى مؤشرات الأداء (ألان ديروزيير)
- رسم مصفوفة بحوث السياسات: المنتدى الدولي الأول للعلوم الاجتماعية بشأن بناء السياسات الذي نظمته اليونسكو (كريستينا فون فورستنبيرغ، أمانة سر برنامج إدارة التحولات الاجتماعية، اليونسكو)

**3.9 سماسرة المعرفة ومراكز الأبحاث**

- بحوث العلوم الاجتماعية خارج البرج العاجي: دور مراكز االأبحاث والمجتمع المدني (هلموت أنهاير)
- الحيّز المتقلّص بين الجامعات ومراكز الأبحاث (توماس آشر ونيكولاس غيلهوت)

**■ 10. الاستنتاجات وخطوط العمل في المستقبل**

- التفاوتات الثابتة في القدرات البحثية
- تجزئة المعرفة: علم اجتماعي واحد؟ تخصّصات منفصلة؟ عوالم منفصلة؟
- فجوات المعرفة بشأن وضع العلوم الاجتماعية عالمياً
- توجيهات العمل المستقبلي

**■ المرافق**

- القياس من أجل القياس: التقدير الكمي للعلوم الاجتماعية (مايكل كان)
- الجداول الإحصائية بشأن إنتاج العلوم الاجتماعية

2010

# التقرير العالمي للعلوم الاجتماعية

على مدى السنوات العشرين الماضية أصبحت العلوم الاجتماعية منتشرة عالمياً، ويتم تدريسها في كل مكان تقريباً، كما وباتت نتائج الأبحاث المرتبطة بها واسعة الانتشار ايضاً. أصبحت مواضيع العلوم الاجتماعية مطلوبة ومعتمدة من قبل صانعي السياسات، وسائل الإعلام والجمهور، وأصبحت مفاهيم ونظريات العلوم الاجتماعية لها تأثير على الرأي العام ويتم مناقشتها أكثر من أي وقت مضى. إلا أن انتاج واستخدام فكرة "تنوّع التخصصات العلمية" التي تميز الكثير من ابحاث العلوم الاجتماعية الراهنة، تهدد دور الخبرة في مجال العلوم الاجتماعية وتقوّض قدرة واضعي السياسات والمجتمع المدني للتصدي للتحديات الراهنة.

الفقر المنتشر في جميع أنحاء العالم وعدم المساواة وتغير المناخ هي من بين التحديات الرئيسية الحالية التي تتطلب استجابة من قبل المتخصصين في مجال العلوم الاجتماعية. علم الاجتماع الاوسع والاشمل والافضل هو أمر حيوي للمجتمع. لمواجهة افضل، لا بد من بناء القدرات، ولا سيما تركيزها في المناطق التي تعاني من مشاكل اجتماعية حادة اكثر، ونظم العلوم الاجتماعية الأكثر فقراً.

ويقدم هذا التقرير استعراضا شاملا لحالة العلوم الاجتماعية في العالم. ما يلي:

- يحلل احدى أكثر المشاكل حساسية التي تواجه البشرية، من وجهة نظر المتخصصين من مختلف المجالات في العلوم الاجتماعية، ويسلط الضوء على مساهمة العلوم الاجتماعية وقدرتها على تحليلها وتحديد الحلول المناسبة لها.
- يقدم وصفا تفصيليا لتنظيم الإنتاج في العلوم الاجتماعية في مناطق مختلفة من العالم، مع التركيز على القضايا المواجهة.
- يستعرض العوامل المختلفة التي تساهم في استنفاذ القدرات الوطنية، بما في ذلك هجرة الأدمغة.
- تحليل أوجه التفاوت في إنتاج المعرفة التي تنتج عن التفاوت في القدرات الرئيسية بين مختلف المناطق والبلدان.
- استعراض أثر تدويل العلوم الاجتماعية، واتجاهات التجانس فضلا عن البدائل الممكنة لفرض الهيمنة القائمة.
- يناقش الفروق والقواسم المشتركة بين التخصصات، ويحدد الاتجاهات الجديدة في أساليب العلوم الاجتماعية والمواضيع والتخصصات.
- يقيّم تأثير الاتجاهات الحديثة في مجال التقييم والتمويل والتي تميل الى التأكيد على المنافسة في إنتاج العلوم الاجتماعية.
- يحلل العلاقة بين علماء الاجتماع وصناع السياسة والمجتمع عموما.
- يقدم مقترحات ملموسة لمواجهة التحديات.

وقد أعد هذا التقرير من قبل المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية بناءً على طلب من اليونسكو. وهو احد نتائج التعاون بين المتخصصين، على مستوى عال، من جميع أنحاء العالم.

International Social Science Council
ISSC
منشورات اليونسكو
UNESCO
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة